

ما الذي فعله السياسيون

وواضعو الأنظمة لغرض

تعزيز النظام الصحي

في إسرائيل؟

صفحة (5) ة

تقارير خاصة حول

بدء محاكمة نتניהو

صفحة (٧) ة

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢٠/٦/٢ الموافق ١٠ شوال ١٤٤١هـ العدد ٤٤٨ السنة الثامنة عشرة

تركيبه الحكومة الإسرائيلية الجديدة:

نتياهو أخضع الكثير من «الرؤوس» ليس فقط في «الليكود»!

الجمهور الإسرائيلي لا يرى بديلاً لحزب الليكود ولا لشخص نتياهو في رأس سدة الحكم



غانتس تحت خيمة نتياهو.

حقيقية وزارية، وبقي عضو كنيست من دون أي منصب. وهذا ردا على تحدي ساعر لنتياهو في نهاية العام الماضي، حيث نافسه على رئاسة الليكود، ولكنه حظي بنسبة ٢٨٪ من الأصوات فقط.

وكانت المفاجأة إبقاء النائب نير بركات، رئيس بلدية القدس السابق، خارج الحكومة. بعد أن كان نتياهو وعده بحقيبة المالية، قبل انتخابات آذار الأخيرة. إلا أن بركات كما يبدو تلقى وعدا ما من خلف الكواليس، لأنه كان أول المرافقين لنتياهو في الجلسة الأولى لمحاكمته، وظهر في وسائل الإعلام مدافعا عنه.

وثمة أسماء أخرى حصلت على منصب وزير بمهمات ليست واضحة، منها ما أثار السخرية في وسائل الإعلام، مثل حقيبة «تعزيز وتقديم الجمهور»، ومن بين هؤلاء زئيف الكين وأوفير أكونيس ودافيد إمسالم، الوزير المنسحق للشؤون البرلمانية، وغيرهم.

في المقابل، فإن نتياهو وزع حقائب ومناصب على الأشخاص الأكثر إخلاصا له، الذين يظهرون بشكل دائم في وسائل الإعلام، ويضربون بسيفه كل من يقف في طريقه، وبشكل خاص أجهزة القضاء والنيابة والمشرية والسياسيين الخصوم. وهكذا بات ياريف ليفين رئيسا للكنيست، وميري ريفوف وزيرة للمواصلات، لتتولى بعد عام ونصف العام حقيبة الخارجية، وأمير أوحانا استحضره من بعيد ليتولى حقيبة الأمن الداخلي.

في الكتل الأخرى

نتياهو لم ينجح فقط في استبعاد أي شخصية سياسية من أمامه في حزب الليكود وحده، بل أيضا لدى حلفائه الفوريين في اليمين الاستيطاني، وخاصة في التيار الديني الصهيوني، الذي يواجه حالة تفتت غير مسبوقه في التاريخ السياسي لهذا التيار، نتيجة توغل الليكود

برئاسة نتياهو فيه. كذلك أسقط نتياهو بعد انتخابات آذار الماضي «حزب الجسر» الذي باتوا تحت إبطه في حكومة تيدو وكانها تشاركية، ولكن القول الفصل فيها سيبقى بيد نتياهو، أساسا، مدعوما من فريقه. فبعد أن فكك نتياهو تحالف «أرزق أبيض» تحت غطاء «وضعية الطوارئ الخطيرة التي تعيشها إسرائيل»، وانسحب حزب «مناعة لإسرائيل» برئاسة بيني غانتس من تلك الشراكة، وجد نفسه أمام معضلة في توزيع الحقائب الوزارية والمناصب البرلمانية، لأن ما توفر لديه ولشركائه الأكثر إخلاصا، المتدينين المتزمتين الحريديم، لم يكن كافيا. ورأى أن التخفيف هو باستبعاد كتلة «ميما» اليمينية الاستيطانية، التي تمثل التيار الديني الصهيوني، عن طريق تقديم عرض وزاري، معروف مسبقا أنها سترفضه، وهذا ما حصل، ولكن ليس قبل أن أضعف نتياهو هذه الكتلة، بسحب نائب منها، رئيس حزب «البيت اليهودي»

ليسد له حقيبة القدس، بلا صلاحيات محددة لها. بهذا، يرى نتياهو أنه حقق ثلاثة أهداف: ضمن حقائب أكثر لنواب حزبه، وثانيا أضعف هذه الكتلة، وفرض عليها الجلوس تحت خيمة نتياهو في حكومة تستشهد الكثير من القلائق، وعدم الثقة المتبادلة، وحتى أن استكمال سنواتها الثلاث المحددة بموجب الاتفاق، ليس مضمونا، حتى الآن.

وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتياهو، منذ أن خلع البرة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية. وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتياهو، منذ أن خلع البرة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية.

وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتياهو، منذ أن خلع البرة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية. وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتياهو، منذ أن خلع البرة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية.

وكذا بالنسبة لشريك غانتس، رئيس الأركان الأسبق غابي أشكنازي، الذي «فتح النار» على نتياهو، منذ أن خلع البرة العسكرية مكرها، في العام ٢٠١١، وكان من ضمن كبار الجنرالات وقادة الأجهزة الاستخباراتية الذين هاجموا نتياهو ونهجه، فحتى لو بقي لدورة أخرى، فلن يكون بذات القوة التي حققها مع حلفائه في ثلاث جولات انتخابية.

[ب. جرابيسي]

الحكومة الإسرائيلية قد تؤجل موعد البدء بإجراءات ضم أجزاء من الضفة!

غانتس: خطة «صفحة القرن» تنطوي على فرصة سياسية وعلى إسرائيل انتهازها

كما تطرق غانتس إلى محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتياهو بشبهة ارتكاب مخالفات فساد وتصريحات هذا الأخير التي هاجم فيها المحكمة وجهاز تطبيق القانون، فقال: «كان هناك كلام كثير حول المحكمة هذا الأسبوع. أعود وأكرر بشكل واضح وقاطع أنه مثلما أن دولة إسرائيل بحاجة إلى حكومة تقوم بعملها، فإنها بحاجة إلى جهاز قضائي قوي ومستقل». وأضاف: «إن الحفاظ على سلطة القانون ليس أمرا شخصيا وإنما مسألة قومية. وسلطة القانون والمساواة هما قيمتان عاليتان في النظام الديمقراطي، ولدينا كافة الأدوات من أجل الحفاظ عليهما وستستخدمها إذا دعت الحاجة إلى ذلك».

تجدد الإشارة إلى أنه في الوقت الذي يكرر رئيس الحكومة بنيامين نتياهو أنه سيبدأ بإجراءات تنفيذ مخطط ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل بحلول مطلع تموز المقبل، فإن غانتس ووزير الخارجية غابي أشكنازي يتحفظان من تنفيذ الضم بشكل أحادي الجانب. كما أفادت تقارير إعلامية أن مسؤولين أمنيين رفيعي المستوى أبدوا معارضتهم لتنفيذ الضم الأحادي الجانب وحذروا من عواقب ذلك، ولا سيما من احتمال أن يرد الفلسطينيين بانتفاضة جديدة، ومن احتمال أن يتسبب ضم منطقة غور الأردن بتدهور العلاقات بين إسرائيل والأردن.

الفائت أنه حدد موعدا في تموز لتنفيذ خطته لغرض السيادة الإسرائيلية على مستوطنات الضفة الغربية وغور الأردن، وأكد أنه لا ينوي تغيير هذا الموعد. من ناحية قال وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، رئيس «أرزق أبيض»، إن خطة «صفحة القرن» تشكل فرصة سياسية وعلى إسرائيل انتهازها.

وأضاف غانتس في تصريحات أدلى بها في مستهل الاجتماع الذي عقدهه كتلة «أرزق أبيض» في اليمين الاستيعابي، أن أمام إسرائيل في الوقت الحالي فرص سياسية مطروحة من شأنها أن تغير وجه المنطقة وفي مقدمها خطة ترامب. وتابع: «في الأسابيع القريبة المقبلة سنسحب بشكل مهني وبواسطة وزارة الخارجية وجهاز الأمن سبل العمل الصحيحة من أجل تحقيق النتائج التي ستحافظ على مصالحتنا الأمنية والسياسية. وسنعمل بحكمة ومسؤولية لأنه هكذا فقط بإمكاننا الحفاظ على أمن إسرائيل».

وتطرق غانتس إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة فقال إنه شارك في تأليفها لأن الشعب بحاجة إلى الوحدة ولأن تأثير فيروس كورونا على الجميع درامي، وأشار إلى أن الحكومة تسعى في الوقت الحالي لمواجهة الموجة الثانية من انتشار هذا الفيروس وإلادة الأزمة في الأمد البعيد لأنها قد تكون طويلة.

الاسرائيلي
المنتهد
ملحق نصف شهري يصدر عن
مطار
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

من أين يستمد اليمين

الإسرائيلي الجديد فائض قوته؟

بقلم: أنطوان شلحت

خصصنا معظم مواد هذا العدد لموضوعين متصلين: الأول، موضوع تصعيد هجوم اليمين الإسرائيلي الجديد الحاكم على الجهاز القضائي وفي طبيعته المحكمة العليا؛

الثاني، موضوع شبه تخر «اليسار» بماركته الإسرائيلية المعروفة باسم «اليسار الصهيوني»، وبالأساس على خلفية أدائه المتناقض والمعطوب وما أسفر عنه ذلك من تلاشي التأييد الجماهيري العام تقريبا له، كما أظهرت نتائج آخر جولة من جولات الانتخابات الثلاث التي جرت خلال العام الأخير، شأن ما كانت عليه نتائج الجولتين اللتين سبقتها.

ولئن كان مقال رئيس الكنيست الجديد ياريف ليفين من الليكود، الذي كتبه قبل نحو عامين وقمنا بترجمته الآن (طالع ص ٣)، فيه ما يمثل بريق أخاذ على ماهية الموضوع الأول، فلا بد من أن نشير في الوقت عينه إلى أن ليفين نفسه كان من المؤسسين لوجهة هذا الهجوم اليميني الأزرق نحو الجهاز القضائي والمحكمة العليا منذ بدء ما أصبح يعرف بعهد بنيامين نتياهو، مع عودته إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية قبل أكثر من عقد، وهو ما سبق أن توقعنا عنده مرات عديدة.

ومع أن الهجوم على المحكمة العليا يأتي هذه المرة تحت غطاء الشروع في محاكمة نتياهو بشبهات فساد (طالع ص ٧)، فإن غاياته أبعد مدى بكثير.

وهي الغايات التي تشف عنها أقوال ليفين التالية: «تسبب القطيعة القائمة بين قضاة المحكمة العليا، من جهة، وجمهور المواطنين في إسرائيل وممثليهم المنتخبين، من جهة أخرى، في كثير من الأحيان، مسأ خطيرة بطابع الدولة اليهودي. منذ قيام الدولة، سن منتخبي الجمهور قوانين الهدف منها هو المحافظة على هوية الدولة، بكونها دولة القومية اليهودية، إلا أن ضم المحكمة العليا للحداد والمتواصل بصلاحيات المشرع أدى، بصورة فعلية، إلى مس مباشر بمكانة القومية اليهودية في دولة إسرائيل، وهذا، وسط تعلق القضاة المتصنع بحق كونية، ظاهريا، وتفويضها على قيم الأساس التي تشكل قاعدة الصهيونية. في المقابل، لا يحظى ما يعتبره الجمهور الواسع، بأغلبه الساحة، «قيمة أساسية عليا» (حق شعب إسرائيل على أرض إسرائيل الكاملة) بأي وزن أو اعتبار في قرارات المحكمة العليا، على نحو يغيب هذه القيمة الأساسية، بصورة فعلية، ويفضل عليها كل القيم الأخرى التي يعتمدها القضاء، لا الجمهور الواسع، أكثر أهمية!»

لا شك في أن هذا الهجوم يعبر، من ضمن أمور أخرى، عن فائض القوة لدى هذا اليمين الجديد، الأخذ بالترافق أكثر فأكثر، والذي يستمده من جهة مكمله وموازية، بالإضافة إلى حجم التأييد الذي يحظى به من فئات الفاع، من ضعف القوى التي تطرح نفسها كبديل له وهي في الواقع الفعلي أقرب إليه، ولا سيما من حيث طروحاتها السياسية، ومن حيث رخاوتها في مكافحته على الضعد كافة، بل ورخفها إلى التحالف معه، كما دلت على ذلك مؤخرا اتفاقية الائتلاف الحكومية التي تم إبرامها بين حزبي الليكود وأرزق أبيض، ووضعت الأساس لتأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة. وكان في طبيعة هذه القوى «اليسار الصهيوني» بقيادة حزب العمل، الذي قرر الانضمام إلى حكومة نتياهو الخامسة، وكشريك مع حزب «أرزق أبيض» برئاسة هذا الأخير.

ومعروف أن العمل حصل في الانتخابات الأخيرة، التي جرت يوم ٢٠ آذار ٢٠٢٠، على ثلاثة مقاعد ضمن التحالف بين أحزاب العمل وغيرشر وميرتس، وهي أسوأ نتيجة حصل عليها الحزب في تاريخه.

وتجمع كثير من التحليلات (طالع ص ٨) على أن حزب العمل بظخوته هذه أنهى دوره التاريخي بشكل شبه نهائي، وسوف يتكسر ذلك في اندماج الحزب ضمن تحالف «أرزق أبيض». وحتى هذا الاندماج، كان العمل هو الحزب الأكبر في كل التحالفات التي قام بعقدها، وطبقا فشتت في تحقيق حلمه بالعودة إلى صدارة الحلبة السياسية- الحزبية، ولكن هذه المرة ينضم الحزب إلى «أرزق أبيض» وهو صغير جدا (ثلاثة أعضاء كنيست، واحدة منهم اختارت البقاء في المعارضة). هنا تجدر الإشارة إلى أن القواعد الانتخابية للعمل كانت في العقدتين الفاتنتين قواعد انسيابية وغير ثابتة، وكان مهما الوحيد هو العودة إلى سدة الحكم، فكانت تترك التصويت لحزب العمل وتقوم بالتصويت لكل حزب يظهر ويقدم بديلا عن حكم اليمين، وإن في الظاهر، ولذا كانت هذه الانسيابية أحد أهم أسباب فشل الحزب، خاصة وأنه أيضا لم يقدم على ما من شأنه أن يكبح هذه الانسيابية بل أدى إلى تعزيزها على خلفية صراعاته الداخلية المستمرة، ومن جراء انضمامه إلى حكومات يمينية أفقدته هيئته كحزب سلطة (كما حدث عند انضمام بنيامين بن إليعازر إلى حكومة مع الليكود برئاسة أرئيل شارون، وانضمام عمير بيرتس إلى حكومة مع حزب كديما المنحل برئاسة يهود أومرت، وانضمام يهود باراك إلى حكومة مع الليكود برئاسة نتياهو). ويمكن التذليل بأن القواعد الانتخابية للحزب كانت تنتقل بسرعة لعجزد فهوور أي بارقة أمل جديدة بالتغيير، فمرة صوتت لكديما، ومرة لحزب «بوجد مستقبل»، وهذه المرة صوتت على ما يبدو لتحالف «أرزق أبيض».

أدب إسرائيلي

كيف تختفي داخل جسد امرأة؟

(على غرار «كيف تختفي» لهيثم الورداني)

شعر: أموج بيهار

ترجمة وتقديم: ناهد راحيل (*)

تقديم:

تمثل قصيدة «كيف تختفي داخل جسد امرأة» (من ديوان «قصائد إلى أسرى السجون»، حانوت هسفرام هعتسمائيم، ٢٠١٦، بالعبرية) للشاعر الإسرائيلي المروج بيهار معارضة شعرية لنص الكاتب المصري هيثم الورداني التي حمل عنوان «كيف تختفي» (المطبعة الوطنية، عمان، ٢٠١٣)، وهذا النوع من التفاعل النصي يحدده جيرار جينيت باسم النصية المتشعبة أو المتفرعة، التي «تضمن أية علاقة تجمع بين نص أسماها بالنص المتفرع، ونص آخر أسماها بالنص الأصلي»، وهذه العلاقة لا تتفد عند حدود الاستدعاء الجزئي أو الإلحامي، بل تتعدى ذلك لنوع من التحويل المقصود لنص سابق في نص لاحق.

وقد اهتم الجزء الأكبر من طرح جينيت بالطريقة التي يتم بها إجراء تحويلات النصوص المتفرعة للنصوص الأصلية، من خلال عمليات التهذيب الذاتي والحذف والاختزال والتوسع. وبجانب التحولات الشكلية هناك أيضا تحولات رؤيوية تتحدد فيما أسماها جينيت بتحولات الدافع؛ وهو أن يشتمل النص المتفرع على دوافع شخصية للكاتب لا توجد في النص الرئيس.

والنصية المتفرعة - باعتبارها فئة من الأعمال- هي في حد ذاتها نوع أدبي، أو بتعبير أدق نص جامع لأدب مواز، أي فئة من النصوص التي تشمل أنواعا أدبية أساسية محددة البناء بالكامل مثل المعارضة الأدبية والمحاكاة الساخرة والتقليد الهزلي، والتي من شأنها أن تؤثر أيضا على الأنواع الأخرى

ويهم على كل الأنواع. يقوم نص هيثم الورداني على خطاب إرشادي يطرح عددا من الإجابات المتملة على السؤال الرئيس الذي عنون به النص «كيف تختفي»، وعلى عدد آخر من الأسئلة التي جاءت بومضها أجهزة عنوانية لنصوص القسم الأول من الكتاب مثل: «كيف تعاود الظهور- كيف تستمع إلى صوتك الداخلي- كيف تغير تردك»، و«تعتمد في خطابه على التركيب الفعلي لصيغة الأمر الذي ينهض بوظيفة توجيه النصح والإرشاد. وقد وظف الشاعر الموج بيهار في نصه المتفرع التركيب الفعلي نفسه للقيام بالوظيفة نفسها الخاصة بتوجيه الإرشاد حول تحقيق الغرض من سؤاله «كيف تختفي داخل جسد امرأة»، وهو السؤال الموسع من سؤال الأصلي

لهيثم الورداني.

و«تعتمد بيهار في تحويله لنص الورداني على آلية التوسع بداية من العنوان وانتهاء بعدد مقاطع النص، ففي حين حوى نص الورداني ثمانية مقاطع لرد على سؤاله «كيف تختفي»، حوى نص بيهار سبعة عشر مقطعا لرد على سؤاله «كيف تختفي داخل جسد امرأة»؛ حيث استنطق بيهار كل ما في النص السابق من دوال أسمية وتراكيب فعلية، وكل ما ليس فيه من مسارات كامنة، وحول النص بأن نعى فيه في الاتجاه الذي يعبر عن مقصديته ورؤيته الجديدة.

والموج بيهار (١٩٧٤) شاعر إسرائيلي من أصل عراقي، اهتمت أشعاره منذ البداية بطرح العديد من القضايا الفكرية المتعلقة بالوضع السياسي والاجتماعي والثقافي في المجتمع الإسرائيلي، وفي ديوانه «قصائد إلى أسرى السجون» (٢٠١٦) يستدعى بيهار عددا من الشعراء مثل: محمود درويش، ومروان مخول، وسميح القاسم، وخوزي لويس بوزخيس، وبابلو نيرودا وغيرهم من الشعراء، ويوظف نومصوم في متنه الشعري الخاص بوصفها شكلا من أشكال النصية الثقافية التي تستدعي خلفيتها معرفية متعددة تتوافق مع خلفية الشاعر المعرفية والثقافية.

- اختر مكانا عامًا مثل مقهى أو حديقة أو شارع مضي.
- اختر امرأة. ليس بالضرورة أن تكون الأجل
- في المعنى أو الحديقة أو الشارع المضي. من الممكن أن تكون هذه المرأة التي توائم بين لون بنظالها ولون عينيها مثلًا.
- أو تلك التي تقضر تنورتها كما ينبغي، بما يسجم به الحياء وبما يجاري الموضة،
- أو تلك التي يوحى ارتعاش شفتيها بأنها ربما تقرأ الشعر.
- اكتب لها قصيدة. قد تبدو وكأنها كتبت لكل النساء في كل الأزمان، لكن إذا قرأتها لها بصوتك اجعلها تشعر بأنها كتبت لها فقط.
- ومن الأفضل أن تكون مؤلفها.
- اعرف إن كان لديها صديق. إن كان لديها صديقات، إن كانت

- مرتبطة أو لا، إن كانت سعيدة أو حزينة،
- إن كانت تحب الشعر. وابتح عن فرصة لتقرأ عليها قصيدة.
- اقرأ عليها القصيدة. وإن كنت تخجل من القراءة بصوتك، أو لا تجد الوقت والمكان مناسبين، اكتبها لها بخط يدك واكتب فوق الظرف اسمك ورقم هاتفك.
- بعد الانتهاء من القراءة، إن لم تدعك إلى بيتها، أو إلى الدخول لجزرتها، أو لتعبد على مسامها القصيدة مرة أخرى والجميع نامون.

أو لتدخلها في جسدك، أخبرها بأنك لن تستطيع إكمال القصيدة، التي تجوي تفسير «كيف تختفي داخل جسد امرأة»، إذا لم تكن قد اخفيت على الأقل مرة واحدة داخل جسد امرأة. أخبرها أن القصيدة لا تزال ينقصها بعض الأبيات.

٧. اقبل دعوتها للذهاب إلى البيت، الآن تأتي فرستك الحقيقية

لكي تختفي داخل جسد امرأة. ادخل وراءها الحجره، وبدلا

من الأصوات التي تلعو منها،

لكلماتها. لاحتكأك أصابعها، لموت نسيج بنظالها عند

التقائه بملءة سريرها

للطريقة التي تلبغ بها ريقها، والتي ترسل بها قبلاتها للعالم، لا تكن مرتبكا للغاية ولا وثاقا للغاية. انتظرها بأمل

حذر

لكن دع نظرتك تتلاشى داخل عينيها.

٨. تذكر أن الكلمات هي قبل أي شيء نعمات، تنازل قليلا عن المعنى

من أجل الموسيقى وانصت لكل صوت يعلو من شفيتها أو من داخلها.

تذكر أنها إذا عشقتك، حينها فقط تقدر على أن تختفي بالكامل داخلها، تذكر

أنك إذا عشقتها لن تقدر على الاختفاء أبدا.

٩. احتفظ في ذاكرتك بهذه البديهيات. مثلا

إن الشَّعر يكون أنعم عندما يتحرك فوق وجهك من أعلى إلى أسفل

وليس من أسفل إلى أعلى، وإن ظهر كف اليد يكون أبرد قليلا من كف اليد نفسه عندما يداعب بطنك.

١٠. افهم جيدا أنه لا توجد هيراريكية أثناء تجربة الاختفاء.

لذلك عليك أن تركز

انتباهك على الحركة التي تلغع بها حذاءها

للطريقة التي تسحب بها تنورتها، للحظة التي تنزع خلالها حمالة الصدر أو تسل قدميها من الجوربين، للطريقة التي تكشف بها عن كفتيها والتي تدخل بها إحدى يديها.

اليسرى على الأغلب، من أسفل قميصك وبعدها لأسفل بنطالك.

١١. امنحها اسما وامنع نفسك اسما أيضا. لا يهم إن كان يعرفك بهذا الاسم، أو أن هناك امرأة أخرى تعرف بالاسم

نفسه.

أنت في طريقك للاختفاء وبعد قليل ستستطيع التخلي كذلك عن هذا الاسم الغريب. وهي كذلك ستتمكن من الاختفاء عندما تختفي

أنت، بداخلك مثلما ستحتفي

بداخلها. ولذلك لا تقل بصوت، ولو لمرة واحدة، تلك الأسماء التي منحتها لكما.

١٢. فُكر في كل الحيوانات التي شاهدتها تمارس الحب. كلاب أو أحمنة

أو بقر أو جمال أو قطط. فكر الآن في أنها تحددق فيكما، ليس بدافع الاهتمام بك أو بها، وليس بدافع الانجذاب إلى

جسدكما العاريين،

لكن لكي يعرفوا ما يصفونه عندما يسألون:

كيف يبدو الإنسان وهو يمارس الحب؟

١٣. احبس الأنفاس لوقت محدد، ليس بدافع التفكير في الموت.

أنت حتى الآن. لكن كيلا يزعجك صفير الهواء الصاعد

والهابط من رئتيك

وأنت نتمص لجيرانها بينما تمارسان الحب.

حاول أن تعرف لأي برنامج تليفزيوني يجب أن يستمع الجار

في الطابق العلوي،

ولماذا أوصدت ابنة الجيران في الطابق السفلي باب جزرتها

بعنف

تحديدا أثناء الحركة التي أوصدته بها بعنف.

١٤. تذكر أنك لم تسألها عن دينها، وما فعلته في أيام الجمعة أو السبت أو الأحد، ولا أين درست، وكيف تشرب القهوة الصباحية، أو الشاي، وهل كانت نباتية.

ومن هي شاعرتها المفضلة. وإن نجحت في تجربة الاختفاء لن تعرف لأبد. ولن تندم.

١٥. احذر الذكريات التي تتناكب في اللحظة التي تشعر فيها بلحمها.

لا تستسلم للرغبة في المقارنة بينها وبين الأخريات، اللاتي

يمك أغلبهن

ذائقة أكثر جمالا في اختيار الملاءات، لا تستسلم للرغبة في مقارنة

المسافة بين وجهك ووجهها والمسافة بين وجهك ووجه امرأة أخرى. حقيقية كانت أو متخيلة.

اسمع للحاضر بأن يقودك ولا تدعن الماضي، وبالمعدل نفسه لا تدعن كذالك للمستقبل.

ولا تحاول أن تخمن كيف ستبدو عندما تبلغ الستين، وهل ستهمس في أذنيك

بالعذوبة نفسها في صباح اليوم التالي.

١٦. الآن، تحديدا في اللحظة التي أصبحت بها داخلها

في تلك اللحظة تحديدا همس لها: «أريد أن أظل داخلك وأنام بلا حراك».

إذا لم تسمعك وواصلت ممارسة الحب معك مثل البداية، اعلم أنك اخفيت، ولا حدود أخرى بينك وبينها. إذا سمعتك وتوقفت عن الحركة وغفت بداخلك مثلما غفوت بداخلها،

فقد اخفيتها

معا. إذا ضحكت أو غضبت فلم تنجح في الاختفاء هذه المرة،

لكن على الأقل اشتدت رغبتك في ذلك.

١٧. إذا كنت لم تختف بعد، عد للمرحلة الأولى واختر مكانا

عاما آخر.

مثل مقهى أو حديقة أو شارع مضي. اختر امرأة أخرى.

ليس بالضرورة أن تكون الأجل، لكن من الممكن أن تكون

تلك التي توحى لك شفتاتها بان رجلا لم يقرأ عليها قصيدة.

(*) ناهد راحيل- أستاذة الأدب الحديث والمقران بكلية الآسن في جامعة عين شمس. شاركت في عدد من المؤتمرات الدولية

والورش الأدبية العربية. حصلت على عدد من الجوائز في مجال النقد الأدبي مثل الجائزة الأدبية المركزية التابعة لـمصور الثقافة

بمصر ٢٠١٥، وجائزة الشارقة للإبداع العربي التابعة لدائرة الثقافة

بالشارقة ٢٠١٦.

نشر لها العديد من المقراء النقدية والترجمات الأدبية والبحوث

المحكمة في المجلات والدوريات العربية.

صدر لها كتاب «شعرية العتبات» دراسة في النص الموازي

لشعر محمد غنفيي مطر عن دائرة الثقافة بالشارقة ٢٠١٦، وكتاب

«الشعر والفنون» دراسة مقارنة في آليات التداخل» عن الهيئة

المصرية العامة للكتاب ٢٠١٨.



«أزرق أبيض» .. قائمة انتخابية وصلت خط النهاية.

انهيار بقايا المنظومة الحزبية الإسرائيلية بعد انتخابات ٢٠٢٠

«التراجع في وزن الأحزاب كمرجعية أساسية لمندوبيها في مؤسسات الحكم المنتخبة بدأ في سنوات التسعين

«التراجع تسارع في السنوات الأخيرة، وتفتت الكتل الانتخابية بعد انتخابات آذار كشف أكثر زوال تأثير المؤسسة الحزبية

على مندوبيها، لتنتقل مرجعية القرار إلى حيتان المال وأصحاب الأجندات الاقتصادية المتحالفة مع اليمين الاستيطاني»

فالقرار فيهه لغانتس ومجموعة مستشاريه، ولبعض من الشخصيات في القائمة، ولكن التأثير الأساس هو لغانتس، لذا فهو ليس حزبا حتى الآن. وإنما قائمة انتخابية، لا قواعد تنظيمية لها.

حزب «يوجد مستقبل»، بزعامة يائير لبيد: على الرغم من أن هذا الحزب قائم منذ قرابة ثماني سنوات، إلا أنه ليست فيه قواعد تنظيمية، ولا مؤسسات حزب، ويبقى صاحب القرار شخص لبيد، الذي يستعين ببعض مستشاريه، وأيضا لمن يدعم هذا الحزب، كما هي الحال في باقي الأحزاب.

وكذا بالنسبة لحزب «تلم»، بزعامة موشيه يعلون، وشريك «يوجد مستقبل» في الكتلة البرلمانية، وكلاهما كانا شريكين في التحالف السابق للأزرق أبيض. وهذا الحزب أقامه موشيه يعلون أيضا في نهاية ٢٠١٨ تمهيدا بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠ تخمّل بخمسة نواب، وشهدت انشقاق ناخبين ليضموا إلى الحكومة، سوية مع غانتس. حزب العمل: لربما هو القصة الأكبر في هذه القضية، فهذا الحزب المؤسس لإسرائيل، بات تمثيله بعد انتخابات آذار الماضي بثلاثة نواب، رئيس الحزب عمير بيرتس، والنائب إيتسيك شمولي انضموا إلى حكومة نتניהو- غانتس، فيما أعلنت النائبة الثالثة ميراف ميخائيلي تمردها، ورفضها الانضمام إلى الائتلاف.

وهذا الحزب بدأ يطفئ أضواء مقراته منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ تمثّل بأبني تمثيل له حينها- ٦ نواب، وتراجع لخمسة نواب في انتخابات أيلول ٢٠١٩، ثم لثلاثة نواب في آذار الماضي، وتحت ستار أزمة الكورونا، قيل إن مجلس الحزب الذي يضم ٢٥٠ عضو صوت بغالبيةته إلكترونيا لصالح الانضمام إلى الحكومة، وهناك شكوك كبيرة في كل عملية التصويت تلك، وعدد المشاركين وبحسب تقديرات، فإنه لو كان التصويت بالحضور الشخصي، لكانت حقيقة هذا الهيئة ستكشف أكثر، إذ هناك شك في ما إذا هذا العدد من الأعضاء ما زال قائما.

حزب «البيت اليهودي» (المفدال): الحزب التاريخي للتيار الديني الصهيوني، وكان حضوره في الساحة السياسية بقوة كبيرة في سنوات خلت، بات يتمثل بعد انتخابات آذار الأخيرة بشخص رئيسه رافي بيرتس، الذي قرر الانسلاخ عن القائمة التحالفية، مع حزبين من التيار الديني الصهيوني، ليضم إلى حكومة نتניהو، دون أن نسجم عن هيئات حزب تجتمع لتقرر.

حزب «اليمين الجديد»، بزعامة نفتالي بينيت، وشريكته إيليت شاكيد: هو عمليا قائمة انتخابية، تشكلت في نهاية ٢٠١٨، تمهيدا للانتخابات نيسان ٢٠١٩، والقرار هو بيد هذين الشخصين، ولا مؤسسات لهذا الحزب.

حزب «الكتل القومي» (هتيهود هليومي» الشريك في تحالف «يمينا» مع «البيت اليهودي» و«اليمين الجديد»: هو حزب انشق قبل أقل من ٢٠ عاما عن المفدال، ولكن مرجعيته الأساس حاخامات من المستوطنين، ولا هيئات تذكر لهزبه.

«يسرائيل بيتينو»: هذا حزب «الفرغ» في الخارطة السياسية الإسرائيلية، إذ أنشأه في العام ١٩٩٩ زعيمه أفغدور ليرمان، صاحب القرار الأول والنهائي في الحزب، ولا يمكن أن يعترض عليه أحد، ويتعامل مع نوابه كحاجر شطرنج، ولا يسجم لأي أحد أن يطيل بسنواته البرلمانية.

و«الفرغ» فيه هو أن كل الأحزاب التي أقيمت بمبادرة شخص لم تصمد طويلا، وبات هذا الحزب حالة استثناء، إذ يبرع ليرمان، حتى الآن، في القفز على الألواح العائمة

في نهر السياسة الهائج في كل انتخابات، ليضمن بقاءه على الساحة.

ميرتس- بقدر ما، فإن لحزب ميرتس ما تزال هيئات، وأوضح من باقي الأحزاب، ولكن هذا الحزب يواجه أزمة حادة، ويصارع للبقاء على الساحة السياسية، فممثلوه

في الكنيست اليوم ثلاثة نواب، اثنان منهم ليسا من

العمل ويعزز قوته في ما لو جرت الانتخابات مجددا في هذه المرحلة.

شردمة الخارطة السياسية الإسرائيلية لم تبدأ من اليوم، ولكن في الماضي كان الحديث عن تعدد الكتل البرلمانية، أما اليوم فإن الشردمة باتت تظال الأحزاب من داخلها

وتفتتها، وهذا من شأنه أن يزيد من التعقيدات على مختلف الصعيد، وأولها شكل اتخاذ القرارات في المؤسسة

الحاكمة.
متمهيدا لانتخابات نيسان ٢٠١٩، وهو ليس حزبا مؤسساتيا،

الانتخابات منذ العام ٢٠١٥ وحتى الآن، بمعنى ٤ جولات انتخابية، من دون برنامج انتخابي واضح.

ولكن حتى عشية انتخابات آذار ٢٠٢٠، كانت هناك بقايا لمؤسسات أحزاب تدور في فلك الحكم، ولو صغيرة، إلا أن حالة تفتيت الكتل البرلمانية التي نجح بها شخص بنيامين نتنياهو بعد الانتخابات، من أجل تشكيل حكومته، بعثرت بقايا تلك المؤسسات، ولم يعد لها وزن.

التفتيت بعد انتخابات آذار

ظهرت نتائج انتخابات آذار ٢٠٢٠، وكان المشهد البرلماني أكثر تماسكا، ولكن أكثر تعقيدا في ذات الوقت، وتواتت التصريحات التي تعلن عن تماسك الكتل البرلمانية التحالفية بكل ثمن. ولكن بعد ٧٢ ساعة، بدأت الشروح تظهر، تمهيدا لانشقاقات في الكتل التحالفية، وكانت البداية هامشية، بإعلان النائبة أورلي ليفي- أنكسيس رئيسة حزب «غيشر» الذي يتمثل بشخصها وحدها، عن شق تحالفها مع حزبي العمل وميرتس. وبعد ثلاثة أسابيع من الانتخابات، ظهر الشرح الأكبر، حينما قرر بنيي غانتس تشكيل حكومة قائمة على أساس المناوبة على رئاسة الحكومة، مع الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو، ما أدى إلى انشقاق التحالف الواسع لكتلة «أزرق أبيض»، إلى ثلاث كتل، الأولى تضم حزبي «يوجد مستقبل» و«تلم»، ولكن الأخير شهد انشقاقا بانشقاق ناخبين شكلا كتلة تحت اسم «ديرخ إيرتس»، فيما حزب «مناعة لإسرائيل»، برئاسة بيني غانتس، أخذ لكتلته البرلمانية اسم «أزرق أبيض».

والانشقاق التالي كان بين حزبي ميرتس والعمل، بعد أن قرر نائبان من دولته الثلاثة في العمل الانضمام إلى حكومة نتنياهو- غانتس، فيما ليس واضحا ما إذا كانت النائبة الراضة للحكومة، ميراف ميخائيلي، ستبقى ضمن كتلة حزبا، أم أنها ستشكل كتلة منفصلة، أم أنها ستنضم إلى كتلة ميرتس.

وعملية الانشقاق وصلت أيضا إلى تحالف «يمينا» الذي يضم ثلاثة أحزاب من التيار الديني الصهيوني، بقرار رئيس حزب «البيت اليهودي» (المفدال سابقا) رافي بيرتس، الانشقاق عن الكتلة، ليضم إلى الحكومة.

وبذلك، بعد أن أفرزت الانتخابات ٨ كتل برلمانية، وهو العدد الأصغر، لربما في تاريخ الكنيست، فإن في الكنيست حاليا ١٣ كتلة برلمانية، وكما يبدو هذا ليس نهاية المطاف، ومن كل الأحزاب التي تدور في فلك الحكم، بقي الليكود متماسكا، بينما كتلتا الحريديم، شاس ويهدوت هتوراة، خاضعتان أساسا لمجلسين لكبار الحاخامات؛ ونمط عملهما، وشكل اتخاذ القرارات فيها، خارج مفهوم الأحزاب، فهما تضمنا كتلا برلمانية، لها مرجعية دينية متشددة، نادرا ما يتمرذ عليها أحد، لأن الثمن الذي سيدفعه المتمرد ليس فقط سياسيا، بل اجتماعيا أيضا. وسرعة تفتت الكتل البرلمانية يدل بشكل كبير على هشاشة ما يوحدنا، وعلى غياب الأيديولوجيات، والتوافق على المستوى السياسي، وباتت القوائم الانتخابية أشبه بقوارب صغيرة، لتدمير الأشخاص من سفة نهر إلى أخرى وفق الظروف.

استعراض الحالة القائمة في الأحزاب

حزب الليكود: من يتابع سير الأمور في هذا الحزب، سيلاحظ أنه في السنوات السبع الأخيرة، على الأقل، غابت عن الواجهة هيئات الحزب القيادية، مثل السكرتارية العامة، والمجلس العام، فمثل هذه الهيئات كانت تشهد من حين إلى آخر صراعات على أمور داخلية، كتعديلات دستورية، تمنح قوة أكبر لطرف ما أو لرئيس الحزب، وغيرها من القضايا. ونذكر أنه حتى بنيامين نتنياهو كان يضطر أحيانا لسحب مشاريع قرارات، بعد أن يلمس أن أغلبية مضمونة لها.

أما اليوم، ومنذ سنوات، فإن مثل هذا بات غائبا كليا. مثال على ذلك، شكل توزيع القوائم الوزارية، والمناصب البرلمانية على نواب كتلة الليكود، فعلى الرغم من أن نتنياهو استبعد شخصيات بارزة، وأسند مناصب رفيعة لنواب من مقاعد خلفية، فإنه لم يجعل حسابا لأي معارضة قد تظهر له في قيادة الحزب، تهدد سلامة كتلته البرلمانية، ما يؤكد أن نتنياهو جعل من الليكود حزبا تابعا لشخصه، لا غير.

حزب «مناعة لإسرائيل»، أو كتلة «أزرق أبيض»: هو حزب أقامه الجنرال بيني غانتس في نهاية العام ٢٠١٨، تمهيدا لانتخابات نيسان ٢٠١٩، وهو ليس حزبا مؤسساتيا،

كتب برهوم جرابيسي:

رافق سرعة الانشقاقات في الكتل البرلمانية التحالفية، التي أعقبت انتخابات آذار ٢٠٢٠ الأخيرة، انهيار بقايا المنظومة الحزبية الإسرائيلية، إذ لم يعد حزب واحد من الأحزاب الإسرائيلية التي تدور في فلك الحكم، من الممكن الإشارة إليه بان مرجعيته مؤسسات الحزب، أو حتى لديه استراتيجية وبرنامج سياسي واضح قائم على رؤية ثابتة.

فتحت أكبر الأحزاب، الليكود، بات تحت سطوة شخص بنيامين نتنياهو، دون أي أثر لهيئات الحزب، في حين أن حزبي العمل والمفدال، من أقدم الأحزاب، يلفظان أنفاسهما الأخيرة، إن بقي منهما شيء، وحزب ميرتس خاضع مرحليا للخنس الاصطناعي.

وكل هذا مؤشر خطير لمستقبل السياسة الإسرائيلية؛ أخطر ما شهدناهنا حتى اليوم، فهذا يسهل ضرب مؤسسات الحكم أكثر؛ لتكون مشاعا لأجندات قوى عابرة، توجهها خدمة من قدرتهن إيهال السياسيين إلى الحكم، حيتان المال، وكبار المحكرين للاقتصاد ووسائل الإعلام، بصفتها مائكة صناعة الرأي، ما سيخلق تعقيدات في شكل التعامل مع مؤسسة الحكم الإسرائيلية على مختلف الصعيد.

ومثال على هذا، هو تراجع مكانة المؤسسة العسكرية والأمنية في أعلى دائرة لاتخاذ القرارات، ومنها أيضا في الرأي العام، ومثال آخر، هو ما يظهر من تضارب مواقف بين المسكر والسياسيين في مسألة فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة. كما ستكون لهذه الحالة تبعات على الساحة الداخلية، فإذا حتى الآن حافظت المؤسسة الإسرائيلية على توازنان، تضمن تعايش الحد الأدنى بين الشرائح المتضاربة، مثل العلاقة بين المدنيين والعلمانيين، وهي من أكثر القضايا الإسرائيلية الداخلية المتلتهبة، فإنه مع تزايد نسبة المدنيين اليهود من مختلف التيارات، وزيادة تشدد الديني، فإن الصدام العلني سيعدو لا محالة، وبقوة أكبر، بسبب تضيق الخناق أكثر على الجمهور العلماني.

كذلك، فإن هذه الحالة تعكس نفسها على السياسات الاقتصادية، التي لم تعد تختلف من حكومة إلى أخرى، منذ حكومة إسحاق رابين في العام ١٩٩٢ ولاحقا، فهي كلها حكومات خصخصة القطاع العام، حتى أن ما بقي منه هامشي نسبي، وبات الععب الضريبي الأساس على كاهل الشرائح الوسطى، بينما تراجعت الضرائب بقدر ضخم عن كبرى الشركات وحيتان المال، واتسعت الاحتكارات، وغير ذلك من السياسات الاقتصادية الوحشية.

خلفية

المؤسساتية الحزبية بدأت في التراجع منذ النصف الأول من سنوات التسعين من القرن الماضي، بعد أن اتبع الحزبان الأكبران نهج الانتخابات المفتوحة، لانتخاب قيادة الحزب، وقائمته للانتخابات البرلمانية، وتدفق عشرات الألوف على كل حزب، منتسبين فقط لغرض المشاركة في الانتخابات الداخلية، ما فرض على كل مرشح ليضمن وجوده في موقع مضمون، وحتى متقدم في القائمة، أن يضمن أموالا طائلة لتمويل حملته الانتخابية الداخلية.

والغالبية الساحقة من هذه الأموال جاءت من أصحاب رأس المال، وحتى حيتان المال، الذين تغفلوا أكثر في الحكم، بتحالفيهم مع اليمين الاستيطاني، بصفته القوة السياسية الأكبر. ومن هذا المدخل، بات ولاه النائب والوزير لمن يموله وليس للقاعدة الحزبية الأساسية.

يضاف إلى هذا اتباع نمط الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة، في ثلاثة انتخابات، ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٢٠١٠، ما أضعف حجم الحزبين الأكبرين، برلمانيا، بسبب مقايضة أصوات القائمة لصالح قوائم الأحزاب الصغرى، بالأصوات للمرشح للرئاسة الحكومة.

وكلما تغفلت قوة حيتان المال في الأحزاب وقراراتها، كان التغفل في مؤسسات الحكم أكبر، وهذه ظاهرة قادت إلى مثول عشرات السياسيين وكبار المسؤولين في الجهاز الحاكم ومؤسساتها أمام المحاكم، بتهم الفساد، ومن بينهم بنيامين نتنياهو.

وعلى مر ٢٥ عاما، شهدنا انهيارات تدريجية للأحزاب التقليدية، لصالح قوائم انتخابية، وأحزاب فقاعات تظهر لفترات قصيرة وتختفي، ما أدى إلى تفتت وشرذمة الحلبة السياسية البرلمانية أكثر، ومعها غابت البرامج السياسية الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال، خاض الليكود

إعداد: برهوم جراسي

«المشهد الاقتصادي»

خبراء: مشكلة الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر حالياً هي عدم اليقين!

الخبراء يعتقدون أن الحكومة أضاعت فرصة إدارة الخروج من الأزمة الاقتصادية بشكل أكثر نجاعة مما في باقي دول العالم



الاقتصاد الإسرائيلي في ظل «كورونا» مشهد ضبابي.

على ضوء تراجع أسعار النفط. ووفقاً لغولدمان، تأثرت الشركات المنتجة للنفط والغاز بشكل خاص، في حين تأثرت شركات النقل والتخزين بدرجة أقل. وقال: «فيما يتعلق بقطاع المشاريع والبنية التحتية، فقد أظهرت حصانة نسبية خلال الأزمة، واستمر في العمل، وحتى واجه تسارعاً في بعض الحالات. وفي تقديري، سيظل قويا في المستقبل القريب».

ويعتقد غولدمان أن الخروج من الأزمة سيضمحل كفاءة القوى العاملة في العديد من الصناعات، حتى أولئك الذين هم في وضع أفضل الآن، وبالطبع أولئك الذين سيستغرقون تعافياً سنوات.

ويقدر هاوزر أن إعادة تنشيط السياحة والترفيه ستكون صعبة، وأخشى أن يستغرق الأمر وقتاً أطول من المتوقع. وعلى الرغم من أن تسريع العمل يشكل خطراً على الاقتصاد الكلي على المدى القصير، قال هاوزر إنه مع مرور الوقت، قد تتكيف الشركات وتتعلم كيفية العمل بشكل أكثر كفاءة، مع زيادة الإنتاجية.

ويرى الخبراء أن على الحكومة التعامل بحذر مع الأزمة وكيفية الخروج منها، وأن تعرف كيف توجه الموارد، بشكل يضمن إعادة أقصي ما يمكن من أماكن عمل، واستعادة الإنتاجية، إلى أقصى ما يمكن، مع الأخذ بالحسبان قدرة المستهلك، خاصة وأن قطاع الصادرات ما زال في حالة عدم يقين أكبر. على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن الأزمة الصحية.

عملية تطويرية تلقت الآن دفعة، ولكن لن أحاول المراهنة على أي شركة التي ستكون رابحة، والتي ستكون قادرة على التعافي، من أصل عشرات الشركات في الصناعة المتضررة».

وقال كورين: «في مجال الاستثمار، نتجنب القطاعات المتضررة، مثل الطيران والسياحة، والتي من المحتمل أن تظل متضررة في المستقبل المنظور، ونركز على القطاعات ذات التوجهات الدخامية، مثل التكنولوجيا والصحة. وتبدو البنوك في إسرائيل جذابة أيضاً، وهي أكثر استقراراً اليوم مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨».

ويقول غولدمان إنه بالإضافة إلى القطاعات الأولى المتضررة، مثل الطيران والفنادق، تعرضت شبكات الأزياء ومصالات الألعاب الرياضية، على سبيل المثال، لضربة مالية، وهذا يمكن أن يؤثر سلباً أيضاً على صناعة العقارات التجارية. وفي تقديري، سترتفع حالات الإفلاس في قطاعات التجارة والمطاعم، وهذه أزمة سيتمت تأثيرها لسنوات.

في قطاع التمويل، يميز غولدمان بين البنوك، لأنها ذات تجربة في مواجهة الأزمات، وتقديم الاعتمادات المالية، أما قطاع شركات التمويل الأخرى، بمعنى ليس البنوك، فهو قطاع جديد، وما زال عديم تجربة جدية كالتجربة نواجهها، ولهذا قد يتعرض لضرب شديد، على ضوء عدم قدرة المقترضين تسديد التزاماتهم. وفي مجال الطاقة، فقد انخفضت الأسعار خلال الأزمة،

فنادق في الولايات المتحدة، قيل لي إنهم تلقوا قبل شهر مبلغاً كبيراً من الأموال النقدية من الحكومة، من أجل إبقاء العمل جارياً. في المستقبل، يمكنهم تحويل بعض الأموال إلى منحة. في هولندا، يتم دفع ٩٠٪ من أجور عمال الفنادق من خلال الشركات نفسها، وليس من خلال الدولة. تشهد العديد من البلدان الأخرى دعماً قوياً وتحويلات مالية. في إسرائيل، من ناحية أخرى، يريدون البقاء عندما يرون أخبار أصحاب الأعمال كل مساء، الذين فقدوا الثقة بالحكومة، وحتى بعد تلقي المنح، إذ لا يمكنهم الاحتفاظ بأعمالهم».

ويشأن الصناعات التي ستظل تعاني بشكل خاص من الأزمة لفترة طويلة، وتلك التي ستتمكن من العودة إلى وضعها الطبيعي بشكل أسرع، يقول إيلان أراد كيشيت، الرئيس التنفيذي لشركة «الاستثمار الإبداعي»، إن صناعة التكنولوجيا أظهرت مرونة في التعامل مع الأزمة، وإن بعض الشركات ستستفيد أيضاً من الانتقال إلى العمل عن بعد، الأمر الذي أدى إلى تسريع الأزمة، على سبيل المثال في الحوسبة وأشياء الموصلة والتجارة عبر الإنترنت، وقال إنه ينبغي على المستثمرين زيادة مستوى المخاطر الحالية، وأن تكون مهتماً، على سبيل المثال، بالاستثمارات في اتصالات الهاتف المحمول من الجيل الخامس- البنية التحتية والأجهزة والخدمات الإلكترونية، وقال كيشيت «اضطر العديد من أصحاب العمل لتوظيف موظفين عن بعد، ورأوا أن هذا جيد. إن العمل من بعد هو

يرى خبراء اقتصاد إسرائيليون أن المشكلة الأكبر الماثلة الآن أمام الاقتصاد الإسرائيلي، هي مسألة عدم وضوح الرؤية المستقبلية، وهذا يعكس كثيراً في تضارب التقديرات، حتى بين المؤسسات المالية الرسمية، مثل ما يصدر عن بنك إسرائيل المركزي من تقديرات تعد «تفاؤلية» مقارنة مع ما يصدر عن وزارة المالية، وهي تقديرات أشد سوداوية.

ويقول الخبراء في أحاديث لصحيفة «ذي ماركرز» الاقتصادية، إنه ليس واضحاً حتى الآن، كيف سيكون تفاعل السوق، مع بدء رفع القيود، وما إذا كانت الحياة ستعود إلى طبيعتها، وإذا نحن أمام جولة واحدة عابرة، أم ستطبق التوقعات بمداومة البلاد والعالم موجة جديدة من فيروس كورونا، قبل التوصل إلى لقاح علاجي وآخر تحصين ضده.

فالاقتصاد بدأ يفتح أبوابه، ولكن الكثير من المصالح الاقتصادية على مختلف المستويات، من أصغرها حتى أضخمها تعاني من أزمة اقتصادية، تهدد بقاء بعضها، إذ قالت آخر التقديرات أن عدد المصالح الاقتصادية في إسرائيل سيتقلص هذا العام بنحو ٣٠ ألف مصالحة، رغم أن المعدل السنوي في العقد الأخير يشير إلى زيادة سنوية شبه ثابتة بـ ١٠ آلاف مصالحة، وحسب تلك التقديرات، فإن هذا العام سيشهد إفلاس ٧٠ ألف مصالحة، وسيتم فتح ٤٠ ألف مصالحة جديدة.

ويقول استاذ الاقتصاد شموئيل هاوزر، نائب رئيس البحوث في الكلية الأكاديمية «أونو» والرئيس السابق لسلطة الأوراق المالية والبورصات، إن عدم اليقين هو المشكلة الأصعب، في سوق العمل، وتمويل الشركات بشكل عام، والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، ولظاهرة عدم اليقين عدة مصادر، أبرزها المسائل الصحية، مثل المدة الأخرى دعماً قوياً وسينشر فيها الفيروس، وما إذا كانت هناك موجة ثانية، لكن الحكومة تساهم أيضاً في عدم اليقين، فقد وعدت بالمساعدة، ولم يتلقاها جزء كبير من المشغلين والقطاع الخاص.

ويقول هاوزر: تعمل العديد من الشركات بهوامش

صغيرة، وتستجد صعوبة بالغة في التعافي. مؤشر مخاطر الإعسار أعلى بعشر مرات تقريبا مما كان عليه قبل أزمة كورونا. هناك شركات تجد صعوبة في تمويل عملياتها الجارية. الحكومة مطالبة بخلق اليقين من خلال سياسات منظمة ومخططة وتجنب الوعود التي لا يمكن الوفاء بها. كما أن تقديم ضمان ١٥٪ للقرض المصرفية ليس كافياً، وهناك حاجة إلى المزيد».

وقال يوري كيرين، الشريك وكبير مسؤولي الاستثمار في شركة «مور غيميل»، إن إدارة الخروج من الأزمة في إسرائيل تتميز «بانعدام الشفافية، ونثر الوعود التي لا يمكن الوفاء بها بسبب الصعوبات البيروقراطية أو الإدارية»، وتابع: «لقد أضاعت إسرائيل فرصة لخلق تميز على العالم. لقد تمكنا من أن تكون أول الدول التي تغادر الحجر الصحي، ثم بدأت فوضى وفشل، في إدارة شكل عودة جهاز التعليم». كذلك فإن فروع الاقتصاد القوية

تشهد نحو قرارات لصالحها، وأولئك الذين ليسوا أقوى

بما فيه الكفاية يفشلون في ذلك، حسب كيرين، الذي قال أيضاً: «ليس لدى أصحاب الأعمال الرغبة في المخاطرة، مثل عودة العمال إلى العمل، لأنهم لا يعرفون الآثار المترتبة على ذلك. إن انعدام الثقة من أصحاب الأعمال والحد وأصحاب الأعمال وغيب الشفافية، هو أخطر مشكلة في الخروج من الأزمة».

وقال ران غولدمان، نائب الرئيس ومدير العقارات في شركة «مدراوغ»، إن الحكومة الإسرائيلية متخلفة في مساعدة أولئك الذين يحتاجون إليها، وقال: «في شركة

موجز اقتصادي

انكماش الاقتصاد الإسرائيلي في الربع الأول بنسبة ٧,١٪

أعلن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، في أول تقديرات للحسابات القومية تجسد الأزمة الاقتصادية في أعقاب وباء كورونا، أن الاقتصاد الإسرائيلي سجل في الربع الأول من العام الجاري انكماشاً بنسبة ٧,١٪، فيما دعا البنك المركزي حكومته إلى عدم فرض ضرائب وتقليص ميزانيات اجتماعية في العامين الجاري والمقبل. وحسب مكتب الإحصاء، فقد انخفض الإنفاق الاستهلاكي الفردي بنسبة ٢٠٪، والعنصر الوحيد الذي شهد زيادة ملحوظة في الاستهلاك الخاص للمرد كان استهلاك الطعام والمشروبات والتبغ، الذي ارتفع بنسبة ٥,٨٪ في الربع الأول من هذا العام. وانخفض الإنفاق على السلع الاستهلاكية الكمالية، مثل الملابس والأحذية، والمنسوجات المنزلية، والأجهزة الكهربائية المنزلية والصغيرة، والسلع الترفيهية والممتلكات الشخصية، بنسبة ٣١,٦٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ بحسب سنوي وبنسبة ٩٪ في حساب ربع سنوي.

وانخفضت واردات السلع والخدمات بنسبة ٢٧,٧٪، وانخفض الإنفاق الاستهلاكي العام بنسبة ١٠,٣٪، وقد انخفضت الإنتاجية بنسبة ٩,١٪ في الربع الأول. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبعد التعديل الموسمي، بنسبة ٧,١٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

وبالنظر إلى أن إغلاق الاقتصاد قد تم فرضه فقط في منتصف آذار، فإن الربع الأول الذي يشمل الأشهر الثلاثة من العام هو فصل لا تزال آثار الأزمة فيه تظهر بشكل طفيف.

من ناحيته دعا بنك إسرائيل المركزي حكومته، في تقريره الدوري الشهري، الصادر الأسبوع الماضي، إلى عدم رفع الضرائب وعدم تقليص الميزانيات الاجتماعية والبنى التحتية في ميزانيتها العامين الجاري والمقبل ٢٠٢١، بذريعة تقليص العجز المتفاقم في الميزانية، بسبب الأزمة الاقتصادية التي نشأت عن أزمة انتشار فيروس كورونا. وطرح البنك تقديرات تعد تفاؤلية نسبياً، مقارنة مع ما تبته وزارة المالية، التي يريد المسؤولون فيها عرض ميزانيات تقشفية للسنوات الثلاث، الجارية والمقبلتين ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

وتعد دعوة البنك المركزي ليست مألوفة، إذ أن من أهدافه هو ضمان سير الاقتصاد في الحد الأدنى من العجز في الموازنة وتقليص الديون، وضع ضوابط للضخم المالي، والحفاظ على قيمة العملة المحلية.

وقد خفض البنك المركزي تقديراته لتصلن الاقتصاد في العام الجاري، من ٥,٣٪ في تقديرات ظهرت في الشهر الماضي إلى ٤,٩٪ حالياً، إلا أنه في المقابل، عمل على تعديل تقديراته للنمو في العام المقبل، وقال إنه سيرتفع بنسبة حادة ٢,٦٪، بدلا من ٣,٨٪ في تقديرات سابقة. كما توقع البنك المركزي أن ترسو البطالة مع نهاية العام الجاري عند نسبة ٨,٧٪، بدلا من ٢,٥٪ في أوج الأزمة والإغلاق، وستستمر البطالة في التراجع تدريجياً في بذر العام المقبل ٢٠٢١، لترسو في نهايته عند نسبة ٥,٥٪، وفي صلب هذه التقديرات أن الكثير من المصالح الاقتصادية التي أُلغيت أبوابها إما أنها ستعيد فتحها، أو أنه ستكون مصالغ بديلة، كما أن مصالغ أخرى قلصت أماكن العمل فيها، ستعيد قسماً منها، مع عودة وتيرة الاستهلاك الفردي إلى ما كان عليه قبل اندلاع الأزمة.

وتبقى هذه التقديرات مرشحة للتقلب، كلما تم تحرير الاقتصاد من الإغلاق، وشرط أن لا تتدخل أزمة صحية جديدة في التصانق بين العام الجاري.

وحسب تقارير سابقة، فإن الحكومة الجديدة ستعد ميزانية تقشفية العامين الجاري والمقبل، وفي صلبها رفع ضرائب، بالأساس على الشرائح الوسطى، دون أي مس بالضرائب على الشركات، وخاصة الكبرى منها، كما سيتم تقليص ميزانيات اجتماعية عديدة، خاصة في مجالات الرفاه والتعليم والصحة، لتزيد عيه تمويل الخدمات على الجمهور.

ولكن الأخطر من هذا، هو أن هذه الحكومة قررت لنفسها، عند إبرام اتفاقيات الائتلاف، أن تعد وترق ميزانية العام ما بعد المقبل، ٢٠٢٢، حتى نهاية شهر آذار ٢٠٢١، بناء على التقديرات السوداوية التي تعرضها وزارة المالية، دون انتظار كيفية تطور الأمور الاقتصادية.

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «ذي ماركرز»، إنه في الأيام العادية، يستطيع الاقتصاديون في بنك إسرائيل والخزينة محاربة غشخ النسبة المئوية التي تفصل التوقعات من واحدة إلى أخرى. ولقد حدث في السنوات الأخيرة أكثر من مرة أن الفجوات المتوقعة كانت بمثابة مثير للندم المتبادل، أحدهما يبالغ في التفاؤل، والأخر يرى السواد المهني، وفي الوقت الذي وصلت إليه أزمة كورونا حولت فجوات التنبؤ بين عشية وضحاها إلى نكته لأنها تملئ غشخ النسبة المئوية هنا أو هناك في مواجهة التفاوتات الكبيرة في النسب المئوية الكاملة في التوقعات ومحاولات التطلع إلى الأمام وفهم إلى أين تتجه من هنا.

وحسب بيرتس، يبدو أن آثار أزمة كورونا على الاقتصاد هي بمثابة زلزال قوي غير اتجاه البطالة والنمو والعجز ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد ومفاجئ وعنيف، ويقول، «هل الوضع خطيراً؟ قطعاً. مقلق؟ بوضوح. كارثة؟ كل شيء نسبي، خاصة إذا نظرت إلى ما حدث في دول مثل فرنسا، حيث كان النمو سلبياً، ناقص ٣,٣٪ في الربع الأول، أو إسبانيا حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٩٪».

وكتب بيرتس «دخل الاقتصاد في الربع الأول في حالة جيدة وأنهى مع إغلاق اقتصادي وشلل. ومع ذلك، فقد دخل في الربع الثاني مع إغلاق ولكن في أيار تم افتتاحه بالفعل، وسيتم تسريع افتتاحه في الأيام القادمة حيث ستعود المطاعم والمقاهي والفنادق إلى النشاط المنتظم. هذا لن يمنع بيانات الربع الثاني من الظهور بشكل سيئ، وسيوفر الربعان الأخيران من العام ٢٠٢٠، إذا لم تكن هناك موجة ثانية من انتشار الفيروس، صورة أوضح عما إذا كان الاقتصاد ينجح في الخروج من الأزمة بالسرعة التي يجب».

مستوى معيشتنا آخذ بالانخفاض وهذا يخلق ظواهر خطيرة!

معركة على الإنتاج المحلي مقابل الاستيراد التعليمات الصارمة للاستيراد تتسبب برفع الأسعار بعدة أضعاف للمستهلك*

الأوقات، يكون صوت المنتجين والمزارعين المحليين أعلى، ولكن هذا لا يعني أنهم على حق. سيظل من وزير المالية الإسرائيلي يسائرئيل كاتس التعامل مع هذه الضغوط، وعلى الأقل وفقاً للحالة الأولى التي أجهلها، لا يبدو أن استيراد الزبدة سيواجه حملة ضغط داخلية. فقد طالب وزير الزراعة ألون شوستر بعودة واردات الزبدة أو تحديد حصص استيراد محدودة، لكن كاتس اعترض.

هذه مقدمة لما سيدحت هنا قريباً، حيث تتأثر العديد من القطاعات المتضررة من حماية إنتاجها، لضمان تسويقه في السوق المحلية. وقد انتقد رئيس غرفة التجارة، أورنييل لين، بالفعل دعوة وزارة العدل إلى إعداد قائمة من التسهيلات اللازمة لقطاع الأعمال، بما في ذلك إزالة الحماية من واردات الفاكهة والخضروات، وذكر في طلبه أن سعر الأفوكادو مرتفع نسبياً (١٦ شيكلاً للكيلوغرام الواحد)، وهذا صحيح، مع ٨٠٪ من الإنتاج المحلي للتصدير (٢٠٪ متبقية في السوق المحلية. ويشير لين إلى أن الأسعار الباهظة ليست نابعة من الحصص المحددة، وإنما من متطلبات وزارة الصحة الصارمة للإشراف على استيراد الأغذية.

وتعتبر وزارة الصحة عنق الزجاجة في مجال الاستيراد منذ قضية حليب ريميديا، حيث حوكم خمسة من كبار موظفي الوزارة، وتسببت بصدمة وما يعرف باسم «قضية ريميديا»، والقصد الالتزام الصارم بتعليمات واردات المواد الغذائية، وبعبارة أخرى، فإن الطريقة الإسرائيلية المألوفة للانتقال من أحد أوجه الإهمال الإجرامي المتطرف، هي القفز إلى الطرف الآخر المتمثل بإخراج روح المستوردين وإيذاء المستهلكين.

(عن ذي ماركرز)

المختلفين لتثبيت شيء ما في منزلي أن كليهما طالبا بالدفع دون إيصال. أمضيا شهرين في المنزل بدون مصدر رزق، وليس من مصلحتهما في الوقت الحالي مشاركة الدولة أو الجمهور بمدخلهما.

عادة ما يزدهر الاقتصاد الأسود عندما يكون مستوى الضرائب مرتفعاً، ولكن أيضاً في ضائقة اقتصادية، خاصة عندما تتعرض ثقة الجمهور في الحكومة للخطر. من الصعب إلقاء اللوم على هؤلاء المهنيين، إذ لم يتلقوا أي تعويض عن تعطيل أعمالهم، كما أنهم لم يتلقوا مخصصات البطالة، إنهم لا يتنظرون أي شخص، لكنهم يأخذون مصيرهم في أيديهم، ويخاطرون بالتورط في التهرب الضريبي.

يبدو عدد الطبقات المقدمة إلى وزارة العدل منخفضاً نسبياً؛ ليس من الممكن أن يعتقد ١٠٠ شخص ومصالحة فقط أن هناك شيئاً يمكن تغييره هنا في مجالات التنظيم والبيروقراطية. من المرجح أن يتخلى الكثيرون عن العملية البيروقراطية بحد ذاتها، ويفعلون ما يفهمونه للتعامل مع الأزمة من أجل إبقاء مصلحتهم. ومع ذلك، في كثير من الحالات، لا يمكن القيام بذلك دون مساعدة من الدولة، وهي قوية جداً في تراخيص الاستيراد، وتوفير الخدمات الرقمية، وتبني الإجراءات القانونية للشركات التي تواجه صعوبات، وما إلى ذلك.

إنها تريد ذلك بسهولة، وترغب في إيجاد طريقة للخطر وجعلها أكثر صعوبة. هنا، على سبيل المثال، قصة عن الأناناس. نعم، ثباج الفاكهة في كل مكان في العالم بقرش، ولسبب ما أصبحت عندما ثمرة فاخرة للأثرياء، في السنوات الأخيرة، كان هناك صراع لفتح سوق الأناناس أمام الاستيراد، بسبب ارتفاع سعره هنا، والذي يصل إلى ٣٠ شيكلاً أو أكثر للثمرة الواحدة، كان الكفاح ناجحاً وفتح سوق الأناناس للاستيراد، ولكن ليس بالكامل.

بقلم: سامي بيرتس

أحد أكبر مستوردي اللحوم في إسرائيل عالق بمخزون كبير بسبب أزمة كورونا. كانت البضائع مخصصة للسوق المؤسساتية؛ الفنادق وقاعات الأفراح والمطاعم، ولكن إغلاقها يعني أن الثلاث كانت مليئة بالمنتجات التي كانت على وشك انتهاء صلاحيتها. الآن المستورد يطلب من الدولة، أعطوني الإذن لبيع البضائع، على الرغم من أن بعضها قد انتهت صلاحيتها بالفعل.

في أوائل شهر أيار، صادف المستورد رسالة صادرة عن وزارة العدل تطلب فيها من الجمهور تقديم مقترحات للتخسين والتخفيف البيروقراطي والتنظيمي لمساعدة الشركات على التعامل مع الأزمة. وهو تلقى تجاوباً مع طبه، وتم تمديد فترة تسويق اللحوم إلى ما بعد تاريخ انتهاء صلاحيتها.

لحصول على تسهيلات مختلفة. على سبيل المثال، سعى اتحاد أصحاب قاعات المناسبات لإعفاؤهم من دفع رسوم خاصة لتشغيل الموسيقى في المناسبات. ومن المحتمل رفض الطلب.

تسببت أزمة كورونا بزلزال اقتصادي شديد هنا. نشهر جميعاً به، تكلفة الأزمة أكثر من ١٠٠ مليار شيكلاً، بتقليص عائدات الدولة وزيادة إنفاقها. المستوى المعيشي لمعظمنا سيتراجع هذا العام، على ضوء انكماش الاقتصاد بنحو ٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أمر لا يتم تقاسمه بالتساوي بين الجميع. فهذا يزيد بشكل كبير ضغط الضحايا على الحكومة، وهناك خطر حقيقي من الإضرار بالعديد من المصالح العامة، وهذا ما تجدر الإشارة إليه في نشاطنا الاقتصادي في الأشهر المقبلة.

لقد لاحظت هذا الأسبوع عندما دعوت اثنين من المهنيين

محور خاص- النظام الصحي في إسرائيل

فيروس الإهمال:

ما الذي فعله السياسيون وواضعو الأنظمة لغرض تعزيز النظام الصحي في إسرائيل؟

بقلم: نوريت كنيدي

تعريف:

تتحدث الكاتبة في هذا المقال المنشور في مجلة «ليبيرال»، وهي صحافية ومحرة برامج إخبارية إذاعية في راديو الجيش الإسرائيلي (غالي تساهل)، عن نظام الموازنة المعطوب الذي تعاني منه المستشفيات دائماً؛ عدم التنسيق بين الحكومة والمستشفيات والصناديق الطبية؛ النقص المتزايد في الأطباء؛ والأساليب التي عفا عليها الزمن. بهذه الطريقة تخلى السياسيون وواضعو الأنظمة عن النظام الصحي، وهو ما يدفعه إلى الاعتماد أكثر على تبرعات القطاع الخاص وإلى تقليص عدد العاملين فيه إلى الحد الأقصى.

«إننا نحث مواطني إسرائيل على الخروج ومطالبة الحكومة بتنفيذ توصياتها والوفاء بالتزاماتها، كما يقتضي قانون التأمين الصحي الحكومي، الذي يستند إلى مبادئ المساواة والعدالة والتكافل المتبادل». بهذه الكلمات يختم تقرير من ٣٠ صفحة وضعته لجنة شعبية عامة مؤلفة من ائتلاف واسع النطاق. وقد استمع أعضاء اللجنة، بقيادة القاضيين المتقاعدتين د. دافنا أفنئيلي وميخال ليفيت، إلى عشرات الشهود وجرت قراءة آلاف الوثائق. يسود اعتقاد، ساذج إلى حد ما، أنه فقط لو تم تقديم التقرير للجمهور قبل الجولة الأولى من الانتخابات (من أصل ثلاث جولات) في نيسان ٢٠١٩، فلان أزمة النظام الصحي ستصبح قضية مهمة في الحملات الانتخابية وفي الاتفاقيات الائتلافية.

لكن النهاية معروفة جيداً. فضيحة الجهاز الصحي لم تطف في مركز أية معركة انتخابات، فيما عدا المحاولة الضئيلة من قبل «كحول لفان» (أرزق أبيض) لاستخدام ذلك التقرير في الحملة الانتخابية الأخيرة، جزئياً، قبل أن يتفكك الحزب بعد الانتخابات. والحكومة التي تشكلت في نهاية المطاف في ظل أزمة كورونا، قد تستمر في نظام الرعاية الصحية، ولكن ربما ليس بسبب التقرير الشعبي القاسي المذكور، بل بسبب الأزمة. والأهم من ذلك، لأن الإجراءات القاسية التي اتخذت في سبيل إدارة الأزمة، والتي أدت إلى ضرر هائل في الاقتصاد، تعود بشكل رئيس إلى ارتفاع معدل الإصابات الذي لم يستطع النظام الصحي الاستجابة له بسبب أوجه القصور فيه. وهي أوجه القصور التي يعرفها الجميع، ولكن لم يكلف أحد نفسه عناء حلها. على أي حال، في الاتفاق الذي أدى إلى تشكيل «حكومة الطوارئ» لا يوجد ضمان لمستقبل النظام الصحي.

هل سوف يتذكر أحد بعد خفوت لهيب معركة كورونا أية عود و احتياجات؟ لا تراهنوا على ذلك.

كل شيء يبدأ بالمال الذي يأتي من خطين رئيسيين

من أجل فهم طريقة وضع موازنة النظام الصحي في إسرائيل، يحتاج المرء إلى شهادة دكتوراه: يأتي المال من خطين رئيسيين، يصبان في التأمين الوطني (المؤسسة التي تشكل جهاز الضمان الاجتماعي في إسرائيل). الخط الأول هو الضريبة الصحية التي ندفعها جميعاً، والأخر هو ميزانية الدولة. يتم توزيع الأموال على الصناديق الطبية حسب معادلة الراتب، دونما حاجة إلى الجلوس على مقاعد كلية الاقتصاد، يمكننا القول: يعد هذا نوعاً من «دفعة الثمن» لكل مؤمن وفقاً لبيانات مثل العمر والجنس ومكان الإقامة وما شابه، وبالتالي ترجمة عدد المؤمنین إلى الميزانية.

تذهب الأموال في الواقع إلى الصناديق الطبية، وهي «شركات التأمين الصحي» لدينا، والتي تشتري الخدمات الطبية من مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات - الأدوية، والجسر الصحي، والأطباء المستقلين، وما إلى ذلك - ولكن أهم مقدمي الخدمات، بالطبع، هي المستشفيات. يتم تحديد السعر من خلال المفاوضات بين صناديق المرضى والمستشفيات - كل

بالطبع، تستثمر المستشفيات في الخدمات الأكثر ربحية بالنسبة لها والتي تمنحها مكانة، مثل أجنحة الولادة والعلاجات الاختيارية وما شابه ذلك، وبالتالي، إذا كان سعر يوم استقبال المريض في قسم الأمراض الباطنية، على سبيل المثال، مرتباً لهم، فسيستثمرون أيضاً في هذه الأقسام.

تفضيلات وزارة الصحة

يجب أيضاً تضمين خصائص المستشفيات العامة في هذا الوضع بالغ التعقيد. بعض المستشفيات حكومي - مثل: إيلخوف، رمام، زيف، شيبا وغيرها. بينما ينتمي البعض الآخر إلى صندوق المرضى العام كالكليات، مثل: بيلنسور، سوروكا، هعيمق، يوسف طال وغيرها، وبعض المستشفيات غير ربحية تمتلكها جمعيات، مثل هاسا وشعاري تسيدك.

ليندر تقول: «تعاني جميع هذه المستشفيات من عجز، لكن الحكومة ستقوم طبعاً بتعويض النقص في المستشفيات الحكومية دائماً ولن نخذلها، كما أنها

عندما يكون هناك جدال بين مستشفى وصندوق مرضى بشأن المدفوعات، فإن محكمة الاستئناف التي سبقت في الخلاف هي وزارة الصحة. وبطريقة ما لم تصل صناديق المرضى إلى هناك على الإطلاق». ووفقاً لمسؤول سابق في وزارة المالية، فإن «الكثير من عمل المالية يذهب على إيجاد التوازن بين تضارب المصالح القائمة بخصوص الأموال».

ميزانية الجهاز الطبي عبارة عن بنية متعددة الطبقات يقول تسفيكا رول، وهو مستشار تنظيمي عمل مع أطر عمل مختلفة مرتبطة أو تابعة للجهاز الصحي على مدى ٤٠ عاماً: «إن ميزانية الجهاز عبارة عن بنية متعددة الطبقات ملؤها الكوابع والتوازنات والألعاب اللانهائية ذات المعايير المتغيرة باستمرار، وعلى مر السنين تم تعطيل التوازن الدقيق الخاص بتوزيع الميزانيات والموارد». ووفقاً لرؤيته: «بدأت الأزمة تتسلسل بشكل زاحف. في كل مرة يخفزون فيها القليل من ملحق الميزانية. أحياناً لم نقم بتحديث سلة الخدمات الصحية، وكانت هناك بعض الأزمات، وأحياناً أخرى قاموا بتقليص بعض الإضافات، وعلى مر السنين تم فتح حفرة من العجز بقيمة ٢٠١٥ مليار شيكل. الجهاز يعرف كيفية استيعاب هذه الحالة بسبب المهوبين الذين يعملون فيه. النظام كبير ولكنه جيد، لكنه يراكم الكثير من المعاناة غير الضرورية على المرضى ويؤدي إلى إرهاق كبير للعاملين مقدمي الرعاية الصحية، والنقص هو أكبر الألفام، حيث يعيش النظام على برميسل من بارود، في وضع من النقص والجوع الدائم، وهو الذي نشأ منذ سنن قانون التأمين الصحي الحكومي في العام ١٩٩٤. لقد كان من الضروري القيام بتحديث الميزانية فيه بانتظام، لكن لم يتم ذلك. فجاءت الخصائص الديمغرافية وشيخوخة السكان والتقنيات المتغيرة وأدت إلى تآكل الميزانية».

اقتصاد الصحة لا يسلك مثل أي اقتصاد طبيعي.

سعدت هدا.سا. ولكن بشكل عام، المستشفيات الخاصة والعامية - تلك التي تتبع إلى المنظمات غير الربحية أو صناديق المرضى - كلها كانت تنظر إلى العجز من الأسفل، جميعها، باستثناء مستشفى واحد، وصلت إلى وضع تطلب أن يقوم بمرافقتها محاسب معين» في قول ملكية المستشفيات هي ذاتها مشكلة إشكالية مثل التنازل عن المطالبات والمتطلبات. هذه هي الطريقة التي تنشأ فيها تعيبة كبيرة للصناديق لوزارة المالية. وهي لا تحدد حتى الأجور - المنصوص عليها في اتفاقيات جماعية. كل شيء محدد الثمن: الأجر، سعر يوم الاستشفاء وهلم جرا». وفقاً لمسؤول كبير سابق في أحد صناديق المرضى، فإن «٥٠٪ من العلاج الذي يتلقاه الجمهور خلال العام هو علاج مجتمعي. وهذا إشكالي. ففي كل عام، أفقر إلى المال، ولأن المدير التنفيذي للمندوق لا يمكنه التحكم إلا في جزء صغير من الأشياء - يجري خلق استيعاب أشخاص وتقليل خدمات البنى التحتية والتطوير».

تقول ليندر: «إن إقرار الأنظمة ثقيل للغاية». فعلى سبيل المثال، صناديق المرضى ملزمة بجباية حد أدنى من الأموال من المستشفيات، حتى لو كانت لا تزيد إرسال المرضى إلى هناك. وهناك أيضاً سعر بالحد الأقصى، حيث تدفع الصناديق مبلغاً أقل بكثير عن كل من يدخل المستشفى. هذه الطريقة تقيد المصروفات، وهذا هو جانبها الإيجابي، ولكنها أيضاً تخلق حوافز مشوهة، لأنها تقلل في الواقع من الدافعية والرغبة في تطوير الخدمات في داخل المجتمع - لأنه من نقطة معينة يصبح الدفع عن كل من يدخل المستشفى متديناً جداً».

بالطبع، تستثمر المستشفيات في الخدمات الأكثر ربحية بالنسبة لها والتي تمنحها مكانة، مثل أجنحة الولادة والعلاجات الاختيارية وما شابه ذلك، وبالتالي، إذا كان سعر يوم استقبال المريض في قسم الأمراض الباطنية، على سبيل المثال، مرتباً لهم، فسيستثمرون أيضاً في هذه الأقسام.

يوضح مسؤول كبير سابق في أحد صناديق المرضى:

أعداد كبيرة من الأطباء المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق ستخرج للتقاعد ما سيعمق الهوة الموجودة أصلاً

جميعها تتراجع. لذا فإن أدوات توحيد المعايير أقل فعالية، وبالنسبة لي من الأفضل زيادة عدد المتعلمين في إسرائيل، وفقاً للأنظمة والمناهج الإسرائيلية. وتوقع بعد ذلك من الدولة أن تقول لهؤلاء الأطباء: أنا ملتزمة بتوفير وظائف لكم جميعاً».

وبحسب فيلدمان، فإن بعضاً من مئات الأطباء الذين يجلسون في المنزل بلا عمل قد درسوا في الخارج، والجهاز الصحي غير قادر على الاستجابة لطلبهم التوظيف. في نهاية فترة التدريب، من المفترض أن تحصل على أخصائي، ولكن هناك نقص في المتخصصين في إسرائيل، وفي الوضع الراهن يجب انتظار طبيب أعصاب أطفال لمدة ١١ شهراً أو طبيب روماتيزم لمدة تسعة أشهر.

يقول ساعر، المدير التنفيذي لشركة مكابي، إنه يمكن التغلب على بعض الأزمات من خلال التخصص في عيادات عامة. «هناك مجالات يمكنني فيها تدريب المتدربين، وهو أرخص بالنسبة لي من المستشفيات. إذا كان بوسعي أن أكون شريكاً رئيسياً في التدريب، فقد يكون هناك المزيد من الأطباء؛ هناك نقص في أماكن التخصص. على سبيل المثال أطباء الأطفال. إنها مهنة تمارس في العيادات داخل المجتمع، ٩٠٪ ممن يلومون بها موجودون في عيادات ومرافق داخل المجتمع. عندما ينتهي الطبيب من التدريب في المستشفى، فإنه لا

وثماني سنوات مضت، كان ٣٥٠ طبيباً يتدربون سنوياً في أربع كليات طبية، ومع زيادة الطلب والاحتياجات، كان يجب زيادة التدريب. يبلغ حجم التبدل السنوي اليوم حوالي ١١٠٠٠٠٠ طبيب، لذلك نشأت فجوة كبيرة. لقد تقلصت في السنوات الأخيرة مع إضافة كليات الطب وزيادة الأعداد، والأن يوجد حوالي ٨٠٠ خريج كل عام، وهناك حاجة إلى حوالي ٥٠٠ طبيب إضافي كل عام لتلبية احتياجات النمو السكاني». يضيف فيلدمان: «في إسرائيل، لا يتدرب الأطباء وفقاً لاحتياجات الجهاز، ولذلك يتم سد الفجوة بين من يتروكون وظائف الأطباء ومن يتم تأهيلهم لها. من قبل الأطباء الذين لم يدرسوا في إسرائيل، مما ينتج مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعايير المختلفة، ويتطلب توحيد المعايير».

مئات الأطباء يجلسون في المنزل بلا عمل

رداً على السؤال: «ألا تقوم الامتحانات والاختبارات في إسرائيل بتوفير توحيد المعايير هذا؟»، يقول: «يعتمد الأمر على كيفية النظر إليه. يمكن الترتب على الامتحانات ومعاودة إجراء الامتحان حتى اجتيازها. على سبيل المثال، في فترة التدريب، كان يأتي متدربان في كل مرة إلى التدريب وكان بالإمكان التعرف على قدراتهم. أما اليوم، فيصل ١٢-١٥ طبيباً متدرباً في نفس الفترة الزمنية، وبالتالي فإن القدرة على تقييمهم



(أغب)

يقول مسؤول المالية السابق الذي عمل مع الجهاز الصحي: «إن المفهوم خلف وضع ميزانية للجهاز الصحي هو مفهوم متطرف. هناك فشل اقتصادي يسمى 'العرض يخلق الطلب'». ويتابع: «قم بوضع جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي MIR في الصحراء، وستمتلئ قوائم المنتظرين في الدور حتى النهاية. في عالم الطب، سيتم ابتلاع أي شيء له فائدة طبية. أي مبلغ موجه إلى الجهاز - سيتم ابتلاعه، لذلك تم بناء الجهاز بحيث تكون هناك قيود كبيرة على الميزانية ويعتمد ضبط النفس».

في الواقع، يعتبر الجهاز في إسرائيل فعالاً للغاية. وهو يعمل على الرغم من البيانات والإحصائيات التي تضعه في أسفل المؤشرات المعمول بها في الدول الغربية. في العام ٢٠١٧، بلغ الإنفاق القومي على الصحة ٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط ٨٩٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

حتى شهر كانون الثاني ٢٠١٩، كان هناك ١٧٧٨ سرير مستشفى لكل ١٠٠٠ شخص، مقارنة بـ ٢٠٢ في العام ٢٠٠٠، و٣٠٣ في العام ١٩٧٧. اعتباراً من العام ٢٠١٦، كان هناك ٥ ممرضين وممرضات لكل ١٠٠٠ سرير، مقارنة بـ ٩٣ في متوسط منظمة التعاون الاقتصادي وإسرائيل، وفقاً لتقدير طبي معقول، ونوعية معقولة، في غضون فترة زمنية معقولة وعلى مسافة معقولة من مكان إقامة المؤمن عليه، وكل ذلك ضمن مصادر التمويل المتاحة لصناديق المرضى. (...) سيتم توفير الخدمات الصحية مع الحفاظ على كرامة الإنسان، وحماية الخصوصية والحفاظ على السرية الطبية» (من قانون التأمين الصحي الوطني، البند ٣).

يعرف حتى كيف يعمل في داخل المجتمع. لقد خضنا حرباً شعواء لمدة سبع سنوات، وفي نهايتها تركزت نقابة الأطباء بالسماح لمن يريد بإجراء نصف سنة من التخصص في العيادات داخل المجتمع. لكن الدكتور زئيف فيلدمان، رئيس منظمة أطباء الدولة ورئيس المستشفيات نفسها، يصز على أنه «لا توجد شؤون ومصالح نقابية هنا!». «هناك أجزاء من التخصصات التي خضعت للتدريب في العيادات داخل المجتمع، ولكن يجب أخذ هدف التدريب في الاعتبار: كشف المتدرب على أكبر مجموعة متنوعة من الحالات الطبية حتى يتمكن من الاستجابة وتوفير الردود عند العمل كطبيب مستقل. خذ طبيب أطفال كان في قسم الأطفال بمستشفى واكتشف على حالات مرضية شديدة من الفشل الكلوي وأمراض الروماتيزم وعرف من قرب أشكال العلاج - ربما لن يحتاج كل هذا كطبيب أطفال، ولكن من المهم أن تكون لديه تجربة أمام هذه الأمراض والتعرف عليها أيضاً، لذا يجب أن يكون توازن مناسب بين التخصص في المستشفى والتخصص في عيادات المجتمع. لا أعارض نقل بعض التدريب إلى عيادات المجتمع، ولا يتطلب المجلس العلمي للجمعية الطبية توجهات وخبرات نقابية لدراسة جوه هذا التخصص، وهناك لجان مهنية يجلس فيها خبراء من مختلف مجالات المراقبة، هناك عملية ديناميكية قائمة وفاعلة».

في العام ٢٠١٦، كان عدد الأطباء والأطباء الفاعلين في إسرائيل ٣٩ طبيب لكل ١٠٠٠ شخص مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٣٣.٣. أرقام متقاربة، ولكن الفجوة تقع في مكان آخر - فقد كان معدل خريجي الطب في إسرائيل لكل ١٠٠ ألف شخص ٦٨، مقارنة بالمتوسط في الدول المتقدمة الذي وصل إلى ١٢١. في السنوات القادمة، من المتوقع أن تخرج إلى التقاعد أعداد كبيرة من الأطباء الذين جاءوا إلى إسرائيل كجزء من الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفيتي السابق في التسعينيات. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التقاعد إلى تعميق الهوة الموجودة والقائمة أصلاً فيما يتعلق بال القوى العاملة.

يقول البروفيسور شوخي شيمر، رئيس مجلس إدارة شبكة أستاوت ومؤسس المستشفى في أشدود، والمدير العام السابق لوزارة الصحة والرئيس التنفيذي لشركة مكابي، إن «المشكلة الرئيسية هي قدرتنا على الاستفادة من القدرات الطبية والعلمية الموجودة هنا - سواء في المستشفيات أو صناديق المرضى. بقدر غير كبير من الاستثمارات يمكن زيادة عدد الوظائف. لقد تم تحديد نسب الوظائف الطبية في السبعينيات وهي لم تتغير منذ ذلك الحين». شيمر يؤكد أنه ليس هناك ساحر بمقدوره تحسين الوضع في غرف الطوارئ. «إذا لم تتم إضافة الأطباء والممرضين فلن يتم حل

تغطية خاصة

«على طاولة الحكومة الإسرائيلية الجديدة». توصيات لإصلاحات سياسية وأدائية

ضرورة الخروج من المأزق الدستوري. السياسي الذي حال دون تشكيل حكومة طوال ٥٠٠ يوم رغم الانتخابات المتكررة

*تشريعات وإجراءات لإعادة تنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، التشريعية (الكنيست)، التنفيذية (الحكومة) والقضائية (المحكمة العليا بوجه خاص)

* تشكيل جهاز حكومي داخلي، حيادي، لمحاربة الفساد السلطوي*



(إبنا)

٢. تعزيز منظومات التأهيل المهني وتقديم محفزات حكومية للانخراط في عمليات التأهيل المهني؛
٣. إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات القانونية

في مجال العمل؛

٤. تقليص الأعباء البيروقراطية الإدارية، بما ينبغي أن يؤدي إلى التخلص من ازدواجية التعيينات والوظائف وتداخلها في العديد من المجالات، وهو ما يشكل بوابة واسعة للفساد السلطوي الإداري.

١. إجراء إصلاح شامل في سوق العمل، من أجل تحسين جودة رأس المال البشري ورفع إنتاجية العمل، بما يشمل إنشاء «مجلس قومي للتعليم» يكون مكلفاً بوضع استراتيجية قومية شاملة لجهاز التعليم، للتعليم العالي ولكل مجالات التأهيل المهني؛

أمن دولة إسرائيل ومواطنيها.

أما في مجال العمل والاقتصاد، فقد وردت التوصيات التالية:

١. إجراء إصلاح شامل في سوق العمل، من أجل تحسين جودة رأس المال البشري ورفع إنتاجية العمل، بما يشمل إنشاء «مجلس قومي للتعليم» يكون مكلفاً بوضع استراتيجية قومية شاملة لجهاز التعليم، للتعليم العالي ولكل مجالات التأهيل المهني؛

نتنياهو وغانتس في أول اجتماع للحكومة الجديدة.

تحديد وتوضيح العلاقة ما بين صلاحيات رئيس الحكومة وصلاحيات «الكابينيت» (المجلس الوزاري المصغر)، بما في ذلك سن تشريع قانون جديد يحدد مواعيد النائم المجلس الوزاري المصغر وطريقة اتخاذ القرارات في جلساته، ذلك أن تنظيم هذه العلاقة بنص قانوني صريح وواضح من شأنه ضمان عدم استغلال القرارات في القضايا الأمنية لضرورات المناورات السياسية - الحزبية، بل تصميمها وتصويبها لخدمة هدف واحد مركزي هو: المحافظة على

توصيات سياسية لوزير العدل الجديد:

تشريعات وإجراءات لتعزيز استقلالية السلطة القضائية

تتمارسها النيابة العامة على الادعاء البوليسي، العودة إلى محاولات توحيد الادعاء البوليسي مع النيابة العامة، توسيع صلاحيات مفوض شكاوى الجمهور ضد ممثلي الدولة في المحاكم المختلفة، وتحسين العمل في مجال فحص الشكاوى المقدمة ضد رجال الشرطة، التحقق فيها ومعالجتها.

تتطرق توصية أخرى، من بين التوصيات المقدمة إلى وزير العدل الجديد، إلى ضرورة صياغة لأحة جديدة ومحدثة بالقواعد الأخلاقية والمهنية التي ينبغي أن تسري على جميع الوزراء والوزارات، استناداً إلى «توصيات لجنة شمغار» في هذا الصدد: طهارة المعايير في القطاع العام، ينبغي أن تكون ثابتة ودائمة، لا أن تتحدد وفق قرارات قضائية متغيرة تصدر عن المحاكم أو وفق حالات عينية تعقب عزل وزير قُدمت لألحة اتهام جنائية بحقه.

تشمل التوصيات إلى وزير العدل الجديد، أيضاً، توصية بالرفع نحو إجراء إصلاح في مجال التحريض العنصري والحض على العنف، بحيث يجري تعديل مخالفتي التحريض العنصري والحض على العنف كما يرد تعريفهما في النص القانوني القائم اليوم، ليصبح في مقدور هاتين المخالفتين، أن نصهما القانوني، الحفاظ على حرية التعبير من جهة أولى؛ وتوفير الحماية اللائقة للقيم الديمقراطية الأخرى من جهة ثانية.

مجال التشريع. يشمل - من ضمن ما يشمله. توفير الدعم والمساعدة الكاملين للمستشار القانوني للحكومة من أجل الاستمرار في مساعي تنظيم الجهد التشريعي، بواسطة الانتقال إلى العمل وفق برنامج تشريعي سنوي، إلى جانب تحسين التنسيق والتعاون بين الحكومة والكنيست في هذا الجهد.

يقترح باحثو «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، في توصية أخرى، سن قانون جديد لحماية الخصوصية، وذلك في ضوء تجربة أزمة الكورونا والتحديات الجسام التي وضعتها أمام الحكومات وأذرعها التنفيذية، وخصوصاً. على سبيل المثال - في مجال رصد المواطنين ومراقبتهم بوسائل تكنولوجية متطورة، تستخدمها أجهزة المخابرات في ما تسميه «الحرب ضد الإرهاب»، تشكل - في محصلتها النهائية - اعتداء فظاً وصارخاً وخطيراً على خصوصية الأفراد، ويثير الحاجة مجدداً إلى تنظيم مسألة الحق في الخصوصية بصورة واسعة ومن خلال تعديل نصوص وأحكام قانونية قائمة و/ أو سن قوانين أخرى جديدة، بما يضمن أقصى درجات الشفافية المطلوبة في عمل تلك الأذرع الحكومية.

وتتترح التوصيات أيضاً تنظيم العلاقات ما بين النيابة العامة، دائرة الادعاء في الشرطة وقسم التحقيقات مع رجال الشرطة (ماحش)، من خلال تعميق الرقابة التي

هذه اللجنة وتحسينه؛ على الوزير الجديد العمل من أجل تحديد وتثبيت التوازنات القائمة في اللجنة، من خلال صياغتها في نص قانوني فليزم، وفي مقدمتها تقسيمه الأعضاء في اللجنة بين ممثلين عن الائتلاف الحكومي وممثلين عن المعارضة البرلمانية؛ إضافة إلى ضرورة تحسين عمل اللجنة في عدة مستويات، بما في ذلك منع تضارب المصالح، ورفع كفاءة أعضاء اللجنة المهنية، من خلال دورات تحضيرية للعمل القضائي، ويتعين على اللجنة، أيضاً، إطلاق مبادرات فاعلة من جانبها هي لضمان إدراج ممثلين عن مجموعات أقلية من المجتمع الإسرائيلي في لوائح المرشحين لإشغال كراسي القضاء، في درجات المحاكم المختلفة، وفي تركيبة الهيئات القضائية في الحاكم، وينبغي على الوزير التحقق من رفض وإجهاض أية محاولة لتسييس عمل لجنة تعيين القضاة وطريقة تعيينهم.

تقترح توصية أخرى تعديل أحكام أنظمة الطوارئ (الانتدابية) في الجهاز القضائي وتوزيع الصلاحيات بشأن الإعلان عن حالة الطوارئ ما بين وزير العدل ورئيس المحكمة العليا، وفي المقابل، تحسين وضبط عمل الطاقم المختص العاديه أيضاً؛ ١. ضرورة العمل على ضمان وزيادة تمثيل الدائم والمستمر عن حالة الطوارئ في إسرائيل.

وتشمل التوصيات، أيضاً، تنفيذ برنامج إصلاحي في

وتنص هذه التوصية على عدم تضمين أي قانون أساس «فكرة التغلب» التي من شأنها، عملياً، انتزاع قدرة المحكمة العليا وصلاحياتها في مجال ضبط/ إلغاء أي نص قانوني - قانون كامل أو بنود محددة منه. يدعى أنه «غير دستوري»، لتعارضه من أحد قوانين الأساس. ٣. تشكيل جهاز حكومي داخلي، حيادي، لمحاربة الفساد السلطوي، تناط بهذا الجهاز مسؤولية الكشف عن مظاهر الفساد السلطوي، العمل لمحاربتها واجتثاثها، سواء من خلال توسيع وتعميق الحماية الممنوحة - قانونياً - لكل من يكشف عن مظاهر الفساد السلطوي، تحديد التقييدات على عمل مسؤول حكومي يخضع لإجراءات جنائية أو تأديبية، تمييز وتشديد الردع وتعزيز أذرع تطبيق القوانين، وبحث هذا كله، أيضاً، إلى تحسين مستوى الشفافية في عمليات اتخاذ القرارات، توزيع الميزانيات العامة وطرق صرفها وغيرها.

تشمل التوصيات هنا جملة من المقترحات المختلفة، في مركزها سن «قانون أساس: التشريع» بحيث يشمل، أيضاً وبصورة أساسية، تحديداً تفصيلياً وواضحاً، بنص قانون أساس خاص، صلاحيات المحكمة العليا في كل ما يندرج تحت عنوان «الرقابة القضائية».

تفرد التوصيات حيزاً تركيبة «لجنة تعيين القضاة»، طرق عملها وأدائها، وتقترح «الإبقاء على لجنة تعيين القضاة»، لكن مع إدخال بعض التعديلات الرامية إلى تنجيج عمل

تنطلق التوصيات المقدمة إلى وزير العدل الجديد (أفي نيسانكورن - من «أزرق أبيض» من الحاجة الملحة إلى «تنظيم العلاقات بين سلطات الحكم الثلاث» (التشريعية/ الكنيست/ التنفيذية/ الحكومة؛ والقضائية/ المحاكم، وفي مقدمتها المحكمة العليا)، وهي تضع هذه المهمة على عاتقه شخصياً من خلال التأكيد على أنه هو المطالب بتخطيط وتنفيذ إجراءات عملية تساعد على تسوية وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث المذكورة، على نحو يضمن ويحمي استقلالية كل منها وقدرتها على القيام بمهامها بصورة ديمقراطية.

تقوم التوصيات هنا على ثلاث ركائز أساسية هي: ١. تعريف الجهاز القضائي، في نص قانون أساس، بأنه «السلطة القضائية»، بما يؤكد ضرورة وأهمية تعزيز استقلالية السلطة القضائية المؤسساتية، سواء في مجال الإجراءات القانونية، أو الميزانيات، أو تعيين مدير المحاكم أو إدارة القوى البشرية العاملة، الإدارية أو القضائية على حد سواء؛ ٢. سن قانون أساس خاص لتكريس المكانة الخاصة الممنوحة لقوانين الأساس وأسبقيتها على القوانين العادية، بغية تجنب إجراء تعديلات متواترة على قوانين الأساس، إلا ضمن مسار تشريعي خاص وبإغلبية ٧٠ عضو كنيست على الأقل في قراءة رابعة (علماً بأن القراءات التشريعية لأي قانون، اليوم، هي ثلاث قراءات).

توصيات سياسية لتقليص الفجوات بين اليهود والعرب:

ضرورة دمج العرب «في مراكز اتخاذ القرارات»

توصيات سياسية لوزير الدفاع الجديد:

صلاحيات «الكابينيت» والجيش في إدارة «حالات الطوارئ المدنية»

حالات الطوارئ في ما لا علاقة له بحالة الطوارئ وأسبابها.

ويوصي باحثو المعهد، أيضاً، بتعديل «قانون أساس: الحكومة»، فيما يتعلق بحالات الطوارئ، بحيث لا تسري على عمل الكنيست أو المحاكم، أما أنظمة عمل هذه السلطات (التشريعية والقضائية) في حالات للطوارئ، فتحددها في نفسها، وأما ما يتعلق بأنظمة الطوارئ في عمل وسائل الإعلام، فهو ما تقره الكنيست فقط.

في مسألة توكيل الجيش الإسرائيلي بمعالجة وإدارة أزمات مدنية، فثمة توصية بتنظيم التشريعات القانونية لضبط هذا المجال، من خلال توثيق الرقابة المطلوبة من لجان الكنيست المختلفة على توكيل الجيش في هذه الحالات، ثم على أدائه في إدارتها ومعالجتها، بما في ذلك تفصيل القضايا والمجالات التي يستطيع الجيش التدخل فيها، إدارتها ومعالجتها، إلى جانب التشديد الدائم على أن الجيش لا يستطيع الاضطلاع بمهام «إدارة» حدث مدني ما إلا إذا تم الإعلان عنه (حالة طوارئ مدنية، بموجب «أمر الشرطة»

في صلب التوصيات هنا مسعى واضح لتنظيم وتحديد صلاحيات المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت)، لتنظيم الإجراءات في حالات الطوارئ المستقبلية وفحص أداء الجيش الإسرائيلي في إدارة أزمات مدنية.

تقترح إحدى التوصيات تحديد وتنظيم صلاحيات الإعلان عن عمليات عسكرية/ حروب عسكرية، بحيث يتم توسيع تعريف المواقيع والمجالات التي ينبغي اتخاذ قرار في المجلس الوزاري المصغر بشأنها، وليس بشأن شن حرب فقط، وإنما بشأن أية عملية عسكرية جديده، أياً كانت. كما ينبغي وضع نصوص قانونية خاصة وتشريعها من أجل تنظيم طرق عمل المجلس الوزاري المصغر.

وفي توصية أخرى، دعوة إلى تعديل «قانون أساس: الحكومة»، فيما يتعلق بصلاحيات الإعلان عن حالة طوارئ في إسرائيل، وبحيث يشمل الإعلان، أيضاً، تفصيلاً لماهية حالة الطوارئ (تهديد أمني محدد، هزة أرضية، وباء أو غيرها) وأسبابها. الهدف من هذا هو الحيلولة دون استغلال الحكومة صلاحياتها (القانونية) في

تتناسب مع حاجة سوق العمل؛ منح الشركات الكبيرة والمناطق الصناعية محفزات تشجيعها على استقبال واستيعاب عاملين عرب بأعداد كبيرة ومؤثرة، لا بأعداد ضئيلة لا تنطوي إلا على تغيير شكلي عديم الأثر؛ تسهيل معايير استحقاق أصحاب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة على العبات والمعونات الحكومية؛ تشجيع العمل عن بعد، بما يؤدي إلى زيادة عدد الوظائف المخصصة لسكان من الضواحي البعيدة، وخصوصاً في مجال التخطيط؛ تعزيز منظومات التأهيل المهني وتوسيع برامج التخصص المعدة لدمج خريجي اللقب الجامعي الأول في الشركات الكبيرة.

تشدد التوصيات على ضرورة وأهمية تقليص الفجوات في المجال الرقمي بين المجتمعين اليهودي والعربي، وتؤكد - بداية - على ضرورة وأهمية «مساواة وضع البنى التحتية في مجال الإنترنت والهواتف النقلة في البلدات العربية مع وضعها في البلدات اليهودية»، كما تشدد، أيضاً، على أهمية توسيع التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا في المدارس الثانوية في المجتمع العربي، ومن خلال التشديد بوجه خاص على تنمية المهارات التقنية والذهنية التي تتيح حل المشاكل في محيط رقمي (ديجيتال). وإضافة إلى هذا، ينبغي أيضاً تسريع عمليات التعلم عن بعد» وتعزيز وتوسيع مشروع حاسوب لكل ولد»

تتناسب مع حاجة سوق العمل؛ منح الشركات الكبيرة والمناطق الصناعية محفزات تشجيعها على استقبال واستيعاب عاملين عرب بأعداد كبيرة ومؤثرة، لا بأعداد ضئيلة لا تنطوي إلا على تغيير شكلي عديم الأثر؛ تسهيل معايير استحقاق أصحاب المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة على العبات والمعونات الحكومية؛ تشجيع العمل عن بعد، بما يؤدي إلى زيادة عدد الوظائف المخصصة لسكان من الضواحي البعيدة، وخصوصاً في مجال التخطيط؛ تعزيز منظومات التأهيل المهني وتوسيع برامج التخصص المعدة لدمج خريجي اللقب الجامعي الأول في الشركات الكبيرة.

تشدد التوصيات على ضرورة وأهمية تقليص الفجوات في المجال الرقمي بين المجتمعين اليهودي والعربي، وتؤكد - بداية - على ضرورة وأهمية «مساواة وضع البنى التحتية في مجال الإنترنت والهواتف النقلة في البلدات العربية مع وضعها في البلدات اليهودية»، كما تشدد، أيضاً، على أهمية توسيع التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا في المدارس الثانوية في المجتمع العربي، ومن خلال التشديد بوجه خاص على تنمية المهارات التقنية والذهنية التي تتيح حل المشاكل في محيط رقمي (ديجيتال). وإضافة إلى هذا، ينبغي أيضاً تسريع عمليات التعلم عن بعد» وتعزيز وتوسيع مشروع حاسوب لكل ولد»

تنطلق التوصيات في هذا المجال من السؤال المركزي التالي: «ما هي التحديات الحارقة التي ينبغي على الحكومة الجديدة، الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٥، معالجتها من أجل تقليص الفجوات بين السكان اليهود والسكان العرب في دولة إسرائيل؟»، وفي صلب الإجابة على هذا السؤال المركزي، دعوة/ توصية إلى «دمج العرب في مراكز اتخاذ القرارات - على صعيد القطاع العام، الخدمات العامة، الشركات الحكومية وعلى الصعيد البلدي».

تقترح التوصيات في هذا المجال منح دعم حكومي مالي لفترة محددة بنسبة تعادل ٧٥٪ من أجره العمال الذين يتقاضون رواتب مدنية في القطاعات الاقتصادية التي تضررت خلال أزمة الكورونا. إلى حين بدء ظهور علامات تعافي الاقتصاد الإسرائيلي من مخلفات هذه الأزمة، على الأقل - أي، حتى بداية صيف ٢٠٢١ تقريبا.

تتحدث توصية أخرى عن ضرورة دمج الفئات السكانية الضعيفة في إطار مستحقّي العبات الحكومية والحاصلين عليها، فعلى، مثل: العمال المؤقتين / الموسمين الذين يعملون في الزراعة، أو العمال الذين يعملون من خلال مقاولين؛ منح الشباب (من سن ١٨ - ٢٠ عاماً مخصصات البطالة (من مؤسسة «التأمين القومي»)؛ تشجيع المغتربين على تشغيل النساء في وظائف كاملة، يؤديها من المنزل؛ منح محفزات لتبديل المهنة بما

بدء محاكمة نتنياهو:

أحد قضاة «العليا»: قيام متهم بارتكاب مخالفات جنائية قاسية بتأليف حكومة ورئاستها يعكس أزمة اجتماعية وإخفاقاً أخلاقياً للمجتمع والنظام!



(أغب)

ونكر مندبلتيت أنه قَرَز تقديم لائحة اتهام بحق نتنياهو بشبهة تلقي رشوة في القضية المعروفة باسم «الملف ٤٠٠٠»، بالإضافة إلى تقديم لائحة اتهام أخرىين بشبهتي الاحتيال وخيانة الأمانة في القضيتين المعروفتين باسم «الملف ١٠٠٠» و«الملف ٢٠٠٠». وبموجب اللائحة، اتهم نتنياهو بتلقي الرشوة في «الملف ٤٠٠٠»، وذلك على خلفية قيامه بالدفع دما بمصالح رجل الأعمال الإسرائيلي شأؤول أوفيتش المالك الرئيسي لشركة «بيزك» للاتصالات، في مقابل تغطية أخبار رئيس الحكومة وعائلته بشكل إيجابي في الموقع الإخباري «واللا» الذي يمتلكه أوفيتش. وتم إغلاق الملف ضد زوجة رئيس الحكومة سارة في هذه القضية، في حين تم توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى أوفيتش وزوجته. وفي «الملف ١٠٠٠» وجهت إلى نتنياهو تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة بشبهة تلقيه عطايا من الثري أرزون ملتشين. ولم يتم توجيه أي تهم ضد ملتشين في هذه القضية. ووجهت تهمة الاحتيال وخيانة الأمانة في «الملف ٢٠٠٠» على خلفية اتصالات جرت بين نتنياهو ومالك صحيفة «يديعوت أخرونوت»، وناشرها أرزون (نوني) موزس من أجل التضييق على صحيفة «يسرائيل هيوم» المنافسة في مقابل قيام «يديعوت أخرونوت» بنشر أخبار عن رئيس الحكومة بصورة إيجابية. وتم اتهام موزس بالرشوة.

الحكومة بنيامين نتنياهو رئيساً لهم بأغلبية كبيرة، وكان هذا نجاحاً عظيماً لزعيم اليمين وتعبيراً عن الثقة التامة به. وأضاف البيان أنه في ديمقراطية المواطنين يصوتون في صناديق الاقتراع ويختارون رئيس الحكومة ولا يجوز استبداله إلا من خلال خوض الانتخابات ومنح المواطنين صلاحية اتخاذ قرار كهذا بأنفسهم.

لائحة الاتهام

تجدر الإشارة إلى أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفحاي مندبلتيت، أعلن يوم ٢١/١١/٢٠١٩، تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل، منذ تأسيسها، التي يجري فيها تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة إبان إشغال منصبه هذا، وهي المرة الأولى التي تقدّم فيها لائحة اتهام بتهمة الرشوة ضد رئيس حكومة إبان إشغال منصبه، كما أنها المرة الأولى التي تتطرق فيها لائحة الاتهام إلى مخالفات جنائية جرى تنفيذها إبان فترة إشغال رئيس الحكومة منصبه ومن خلاله وخلال مزاوله مهام منصبه هذا رسمياً. ولهذا كله، وعلى خلفية ما سيكون لهذا القرار من انعكاسات سياسية - حزبية، قانونية - دستورية وشخصية محتملة، وهي عديدة جداً ومتنوعة، ذهب كثيرون إلى اعتبار القرار بتقديم لائحة الاتهام بمثابة «هزة أرضية» حقيقية في تاريخ إسرائيل، السياسي والدستوري.

كيفية يمكنهم توحيد المجتمع وتوقيفه في ظل كل الكلمات القاسية الصادرة عن رئيس الحكومة. من ناحية أخرى نشرت المحكمة الإسرائيلية العليا الأسبوع الماضي تفسيرات للقضاة في طلبات الالتماس التي قدمت إليها ضد تكليف رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بمهمة تأليف الحكومة، وضد اتفاقية الائتلاف الحكومية بين حزبي الليكود وأزرق أبيض».

وأشار القاضي ميني مروز إلى أن الواقع الذي يقوم فيه متهم بارتكاب مخالفات جنائية قاسية تتعلق بطهارة الذمة بتأليف حكومة ومن ثم برئاستها يثير مضلة أخلاقية عامة، وأكد أن واقعاً كهذا يعكس أزمة اجتماعية وإخفاقاً أخلاقياً للمجتمع والنظام السياسي في إسرائيل. وقالت القاضية عنات بارون إن الذين قدموا طلبات الالتماس وآخرين غيرهم يشعرون بالإحباط من أنه يقف على رأس دولة إسرائيل شخص قدمته ضده لائحة اتهام قاسية ولذا يدور الحديث حول وضع استثنائي في المشهد الديمقراطي وثمة من يقول إنه خطر. وأشارت إلى أن تقديم طلبات الالتماس سزغ النقاش العام المطلوب بهذا الشأن لكنها في الوقت ذاته أكدت أن الحل موجود في صناديق الاقتراع وليس في قاعة المحكمة. وتعبقياً على أقوال القاضي مروز قال حزب الليكود في بيان صادر عنه إن مواطني إسرائيل اختاروا رئيس

انتقادات رئيس الحكومة وخصوصاً ضد الفساد في الشرطة، فضلاً عن أن هذا التهديد نشر علناً بشكل يناسب المجرمين وليس رجال شرطة. وطلبت الرسالة بفتح تحقيق فوري لكشف من يقف وراء هذه التصريحات وإصدار أوامر بمحاكمتهم وأكدت أن عدم اتخاذ إجراءات صحيحة لمنعهم سوف يثبت رسائل إلى الجمهور فحواها أن دم رئيس الحكومة رخيص وأن رجال الشرطة فوق القانون وفوق كل نقد وهو أمر يتناقض مع الديمقراطية. كما بعث وزير الأمن الإسرائيلي الداخلي الجديد أمير أوحانا (الليكود) برسالة إلى القائم بأعمال القائد العام للشرطة طالب فيها باتخاذ كافة الخطوات المطلوبة بحق المسؤولين المهددين، وباستخدام كافة الوسائل المتاحة للوصول إلى هؤلاء المسؤولين في سلك الشرطة. وكانت قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢ نقلت عن مسؤولين في الشرطة رفضوا الكشف عن هويتهم قولهم إن محققين وحدة ٤٣٣ قاموا بعمل ممتاز وتجاهلوا الضغوط التي كانوا يحاولون ممارستها عليهم في أثناء التحقيق مع نتنياهو.

وأكد هؤلاء المسؤولون أيضاً أنهم سيتصرفون على هذا النحو أيضاً في حال قيام المستشار القانوني للحكومة بإصدار أوامر بإجراء أي تحقيقات أخرى ضد رئيس الحكومة تتعلق بملف الأسهم الخاص به ولن يقدموا له أي تنازلات.

«عرض رعب»

شأن رئيس تحالف «يوجد مستقبل- تلم» وزعيم المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد مزموراً حاداً على الخطاب الذي ألقاه نتنياهو قبل دخوله الجلسة الافتتاحية لمحاكمته في قضايا فساد واصفا إياه بأنه «عرض رعب»، وقال إن هذا الخطاب يؤكد أن متهما في قضايا جنائية لا يمكن أن يكون زعيماً لإسرائيل. وقال لبيد: «وقف رئيس الحكومة وقال إنه لا يمكن للناس أن تثق بالشرطة وبالنيابة العامة أو بالمحكمة، فماذا يحدث للمواطن الإسرائيلي الذي يسمعه ويعتقد بأنه محق؟ أنا أقول منذ أكثر من ١٨ شهراً إن شخصاً يجلس على كرسي الاتهام لا يمكنه أن يكون أيضاً رئيس حكومة. واليوم حصلنا على ما يوضح صحة هذا العبء. لقد كان هذا عرض رعب لرجل مذمور يقول لمواطني إسرائيل إنه ليس بإمكانهم أن يثقوا بأي شيء، مع اتباع يقفون وراءه ويقولون أمين».

وأكد لبيد أن رئيس الحكومة والموالين له يسعون لترهيب القضاة ولجز إسرائيل إلى حضيض غير مسبق ولا يجوز السماح بذلك.

وشن عضو الكنيست موشيه يعلون من تحالف «يوجد مستقبل- تلم» هجوماً على شريك نتنياهو في الحكومة الجديدة وزير الدفاع بيني غانتس، وأشار يعلون إلى أنه طوال أكثر من عام قاد غانتس حملة وثلاث جولات انتخابية متتالية بغرض وضع حد لحكم نتنياهو بسبب التهم الجنائية التي يواجهها ولكنه الآن بعد أن أصبح شريكاً له في الحكومة اكتفى بإصدار بيان خفيف اللهجة أشار فيه إلى أن رئيس الحكومة يتمتع بقرينة البراءة إلى أن تثبت إدانته.

ودعا يعلون غانتس وأعضاء «أزرق أبيض» إلى تفسير

ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن مسؤولين في هيئة المحاكم يفكرون بنقل محاكمة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشبهات فساد من محكمة القدس المركزية إلى مكان آخر بسبب الاضطراب الناجم عن حاجة تأمين موقع المحكمة لرئيس الحكومة. وأشار هؤلاء المسؤولون إلى أن نتنياهو كان مطالباً بحضور الجلسة الافتتاحية لمحاكمته التي عقدت يوم الأحد الفائت، الأمر الذي استلزم القيام بعملية أمنية كبيرة وإغلاق الطرق في المنطقة المحيطة بالمحكمة، وهو ما أدى أيضاً إلى عدم تمكن المحكمة من الاستماع إلى أي قضايا أخرى في ذلك الوقت.

وأصبح نتنياهو أول رئيس حكومة إسرائيلية يقدم إلى المحاكمة وهو يتولى مهمات منصبه، وجلس على مقعد المدعى عليه وأجاب بنعم لتأكيد أنه قرأ تهم الفساد في القضايا الثلاث المرفوعة ضده، وسيُسمح لرئيس الحكومة بتجنب حضور الجلسة المقبلة التي ستعقد يوم ١٦ تموز المقبل، وقال قضاة المحكمة إنه لن يضطر إلى العودة إلى المحكمة حتى مرحلة تقديم الأدلة.

وقبل بدء المحاكمة طلب نتنياهو الإذن بعدم حضور جلسة يوم الأحد، مشيراً إلى أن العدد الكبير من حراس الأمن المرافقين له ينتهك تعليمات وزارة الصحة التي تحد من عدد الأشخاص في قاعة المحكمة كجزء من التدابير لمنع تفشي فيروس كورونا. وتم رفض الطلب، وقال القضاة إنهم أخذوا تفاصيل الأمن الخاصة به في الاعتبار عند التفكير في من يُسمح له بدخول الجلسة.

من ناحية أخرى أدلى نتنياهو قبل دخوله إلى قاعة المحكمة ببيان لوسائل الإعلام ادعى فيه أن القضايا المرفوعة ضده ملفقة وهي جزء من محاولة انقلاب سياسي لإطاحته من السلطة.

وقال نتنياهو وهو محاط بوزراء وأعضاء كنيست من الليكود: «اتحدت عناصر في الشرطة ومكتب المدعي العام مع صحافيين يساريين لتهريب قضايا لا أساس لها من الصحة ضدي. إن الهدف هو إطاحة رئيس حكومة يميني قوي وإبعاد معسكر اليمين عن قيادة البلد لسنوات عديدة». وتباهى نتنياهو بالمدع الذي حصل عليه حزب الليكود في الانتخابات الأخيرة، واصفاً إياه بأنه تصويت على الثقة به والتصويت بعدم الثقة بأولئك الذين حققوا معه وقدسوا لوائح الاتهام ضده. وادعى أيضاً أنه تم ترهيب الشهود لإجبارهم على أن يشهدوا ضده.

ورافق نتنياهو في المحكمة الوزراء يسرائيل كاتس وأمير أوحانا وميري ريفغ ودافيد أمسال وتساخي هنغبي، إلى جانب معظم أعضاء الكنيست من الليكود. وواصل نتنياهو هجومه على جهاز الشرطة وطالب بإجراء تحقيق عاجل لمعرفة هوية المسؤولين في هذا الجهاز الذين أطلقوا تهديدات علنية ضد رئيس الحكومة، وذلك بعد تصريحات لمسؤولين في هذا الجهاز بثتها قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢. وجاءت مطالبة نتنياهو هذه في رسالة بعث بها محامي الدفاع عن رئيس الحكومة إلى قسم التحقيقات مع رجال الشرطة (مأحش) أواسط الأسبوع الماضي، وأشار فيها إلى أن هذه التصريحات تنطوي على تهديد صريح يهدف إلى إيجاد ردع لأي انتقاد عموماً وإلى إسكات

تحليلات: نتنياهو يستغل محاكمته إعلامياً للتحريض والاستعداد لانتخابات ٢٠٢٣

من المناسب أن يخرج هؤلاء المسؤولون المنتخبون، إذا كان هذا هو اعتقادهم، ليقاتلوا من أجل حرية جميع المواطنين العاديين، الذين تلقوا معاملة كذلك التي تلقاها نتنياهو في السنوات الأخيرة. ويضيف أن هؤلاء الوزراء والنواب «يقاتلون من أجل حقوق شخص واحد فقط، الرجل الذي أبقاهم نتنياهو لمدة عشر سنوات، وكان يعتني بهم للمناصب الوزارية والبرلمانية. في خطابه، أوضح نتنياهو أنه طالما استمرت محاكمته، حتى المواطن الإسرائيلي الذي يرغب في ذلك، لن يتمكن من رؤيته كرئيس وزراء شرعي ويعتمد في الوقت نفسه على مؤسسات القانون الإسرائيلية».

وختم كاتباً: «كان بإمكان نتنياهو أن يختار خلاف ذلك، يمكنه أن يقرر أنه من تلك اللحظة سيسمح بمحاكمته كما لو كان في حالة أي مواطن. يمكنه أن يقرر أنه يعتقد أن هناك قضاة في إسرائيل. إذا اختار هذه الطريقة، فإنه سيكسب أيضاً المواطنين الإسرائيليين الذين يهضمهم العيش مع حقيقة أن رئيس وزرائهم يواجه لائحة اتهام. بدلا من ذلك، قرر نتنياهو تحدي دولة إسرائيل وسيادة القانون».

من ناحيته يقول المحلل غور مجيدو في مقال له في «ذي ماركر»: وصل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى جلسة محاكمته الجنائية الأولى «بعد فشل الاستراتيجية التي اختارها للتعامل مع وضعه القانوني. خطط لأن لا تكون هناك محاكمة. وكان يأمل في الحصول على أغلبية برلمانية لإسقاط القضايا بالوسائل السياسية، مثل الحصانة أو القانون الفرنسي، وحتى أخذ إسرائيل إلى ثلاث حملات انتخابية باسم تلك المحاولة، لكنه فشل».

وتابع أن نتنياهو أظهر في خطابه اهتماماً كبيراً بسحب شرعية الجهاز القضائي والشرطة والمستشار القانوني للحكومة أفحاي مندبلتيت بعد حوالي أربع سنوات من توليه منصبه بمبادرة نتنياهو.

السابق شاي نيتسان. ويشار هنا، إلى أن نتنياهو لعب دوراً في تعيين روني أليشخ قائداً عاماً للشرطة، بإحضاره من جهاز المخابرات العامة، وليس من سلك الشرطة، ليتولى مهمته، كذلك فإن نتنياهو مارس ضغوطاً جمة على شركائه في الحكومة، من أجل تعيين المقرب له، مندبلتيت، الذي كان عسكرياً للحكومة، في منصب المستشار القانوني للحكومة، ولكن هذين كغيرهما، اصطدما بحقائق لم يكن بإمكانهما غض الطرف عنها، ولذا تحول بين ليلة وضحاها إلى خصوم، وحتى أعداء لنتنياهو والمقربين منه.

ويقول عميت: لقد كرر نتنياهو في خطابه ما فعله مرات عديدة في الماضي، وجها لوجه ضد مؤسسات الحكم الإسرائيلي، وذكر المواطنين الإسرائيليين بأنه لا ينبغي أن يثقوا بالشرطة، وأنهم لا ينبغي أن يصدقوا الادعاء، وأنهم لا يجب أن يثقوا بالنظام القضائي. فصل نتنياهو ذلك، وإلى جانبه كان وزير المالية الإسرائيلي كاتس، ورئيس الائتلاف ميكي زوهر، ووزير الأمن الداخلي أمير أوحانا، ووزير الإنترنت والكمبيوتر دافيد إمسالم، والوزير بدون حقيبة تساخي هنغبي، ووزيرة المواصلات ميري ريفغ، ووزير المخابرات إيلي كوهين، ونائب الوزير غادي بيركان؛ وأعضاء الكنيست شلومو كرع، وكاتي شطريت، نير بركات، ويعتقد جميع هؤلاء المسؤولين المنتخبين، مثل نتنياهو، أن القانون والشرطة والنيابة العامة قد تدهورا، وأنه لا ينبغي الوثوق بهذه المؤسسات، وكاتس هو الذي يفترض أن يخصص ميزانية لهذه المؤسسات، وأوحانا هو الذي يفترض أن يقود الشرطة.

وكتب عميت: إذا كان هذا هو بالفعل اعتقاد كل هؤلاء السياسيين، فعليهم أن يصرخوا بأنهم يريدون إصلاح الأنظمة والقوانين الإسرائيلية. إذا كان الأمر كذلك، يمكن الافتراض فقط أنه تم تليفق الملفات لعشرات الآلاف من الإسرائيليين على مر السنين. لذلك

سيستكمل خط الدفاع في المحاكمة بشكل جيد مع دعاية «البيبيين» (نسبة لبيبي- نتنياهو) في وسائل الإعلام، مما يخلق عدم الثقة في نظام إنفاذ القانون، وكان الجمهور يجب أن يؤمن بالسياسيين.

ومن بين أكثر من ٣٠٠ شاهد إثبات، هناك العشرات من محققي الشرطة، ومن خلال محققي الشرطة، سيقدّم الادعاء الأدلة التي تم جمعها خلال التحقيقات. جزء كبير من هذه الأدلة هو تقني، لذلك من المحتمل أن يتخلل عنصراً الادعاء والدفاع بالاتفاق. في المقابل، هناك عدد غير قليل من محققي الشرطة الذين سيطلب محامو نتنياهو إحضارهم إلى منصة الشهود لإثبات مزاعم التحيز أو الانتقائية أو العجومية في العام المقبل، بعد أن يقوم محامو الدفاع عن نتنياهو وأرزون موزس وإيريس وشأؤول أوفيتش بجدد الأدلة. هنا سيدخل وزير الأمن الداخلي (الشرطة)، أمير أوحانا، إلى الصورة، وإذا كان هناك أي شخص تنفس الصعداء عندما غادر أوحانا وزارة العدل، فهذا خطأ مرير، لأن القادم أسوأ من خلال منصبه الجديد. فوزير الأمن الداخلي المكلف بالشرطة، أوحانا، مسؤول عن شهود الادعاء، من أفراد الشرطة، ضد نتنياهو، وأوحانا يسعى لتشكيل لجنة تحقيق في الشرطة، حول تصرف وحدة التحقيق في قضايا نتنياهو، وحتى الآن أوقفت المحكمة هذا الإجراء. ويقول باوم إنه من الأمول أن يوقف المستشار القانوني للحكومة أفحاي مندبلتيت محاولة كهذه إذا كررها أوحانا.

الحكومة تخوض معركة رجل واحد

ويقول المحلل حياي عميت، في مقال آخر له في «ذي ماركر»، إن وزراء الليكود قرروا خوض معركة نتنياهو ضد أجهزة الشرطة والنيابة والقضاء. ففي خطابه مع افتتاح محاكمته، خصص قسماً منه لتوجيه الاتهامات للقائد العام السابق للشرطة روني أليشخ، والمستشار القانوني للحكومة أفحاي مندبلتيت، والمدعي العام

ويرى باوم أنه حتى قبل بدء المحاكمة، استخدم نتنياهو قضية محاكمته «بشكل متقن»، من أجل إثارة حماسة الجمهور بشكل ديمغوغوي، ضد أجهزة الشرطة والنيابة والقضاء، إلا أنه في يوم افتتاح محاكمته أدلى نتنياهو بخطاب تحريض، ليس ضد محاكمته، وإنما كان ذلك من أجل الحملة الانتخابية للعام ٢٠٢٣.

وفي العام ونصف العام المقبلين، سيكون نتنياهو منشغلاً بالأزمة الاقتصادية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا. وخلال هذه الفترة، فإن وجوده في المحكمة ليس مهماً. ولهذا ستركز معظم النقاش هناك على رده على لائحة الاتهام ومزاعمه الأولية ضد الشرطة ومكتب المدعي العام. فنتنياهو اليوم المحققين على «تحقيق منهجي لملاحقته»، بزعم أنهم عملوا بشكل انتقائي في جمع المواد، وفي المرحلة الأولى من المحاكمة سيجعل نتنياهو التركيز ليس في صد الادعاءات ضده بل في توجيه الاتهامات للشرطة والنيابة. و فقط بعد إيضاح الادعاءات ضد الشرطة والنيابة، يأتي دور شهود الادعاء، وحينها، أي بعد عام ونصف العام، سيكون نتنياهو في منصب رئيس الحكومة البديل، وسيكون رئيس الحكومة الفعلي بيني غانتس، ولهذا سيكون لنتنياهو الكثير من وقت الفراغ للاستفادة من المحاكمة لتعزيز موقفه في انتخابات ٢٠٢٣، بحسب باوم.

وحسب ذات التقديرات، ففي تلك الأيام لن يكون لوزراء الليكود والمخلصين لنتنياهو مصلحة في مساعدة غانتس في إدارة حكومته، وسيهتمون أكثر بمرافقة نتنياهو إلى جلسات المحاكمة، والتحريض في الاستوديوهات وتهيج الجمهور، الذي سيجقق مقاعد برلمانية أكثر في الانتخابات التالية، وسنرى إذا ما سيتمكن غانتس من إمكانية العمل الطبيعي لسنة أشهر.

ويقول باوم إنه في العام ونصف العام التاليين،

يرى العديد من المحللين الإسرائيليين أن بنيامين نتنياهو قرر استغلال محاكمته التي بدأت في الأسبوع الماضي، للتحريض العنيف على الشرطة وقائدها السابق روني أليشخ، والمستشار القانوني للحكومة أفحاي مندبلتيت، وجهاز النيابة العامة، بزعم أنهم حاكوا ضده مؤامرة لإسقاطه عن الحكم، وليعمل على تجيش الكراهي العام ضدهم، وبذلك يستعد أيضاً لانتخابات ٢٠٢٣، خاصة وأنه بحسب تقديرات خبراء، فإن هذه المحاكمة التي تشمل ثلاثة اتهامات ومئات الشهود من النيابة والدفاع قد تستمر لسنوات، أقلها ثلاث.

وكان واضحاً في جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة، وأيضاً لدى تشكيل نتنياهو حكومته الخامسة الجديدة، أنه يتعامل وكأنه لا توجد محاكمة ضده بقضايا فساد، وأنه قد ضمن نتيجتها مسبقاً؛ ورغم ذلك، فإن اتفاقية الائتلاف الحكومي، التي وقّع عليه خصمه السابق بيني غانتس، تقضي بحل الحكومة، إذا ما أقرت المحكمة في مرحلة ما بعدم أهلية استمرار نتنياهو على رأس الحكومة، فحتى الآن أصدرت المحكمة العليا قراراً يبيح لنتنياهو الاستمرار في رئاسة الحكومة، وقالت في قرارها التفصيلي الصادر في الأسبوع الماضي «إن المحكمة لا يمكنها أن تحل مكان الجمهور»، بقصد نتائج الانتخابات.

جدول وقت المحكمة على أساس سياسي

ويقول الخبير الحقوقي البروفيسور عيدو باوم، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، إن نتنياهو عمل على «تقسيم فترة حكومة الوحدة وحكومة بيني غانتس بطريقة تتوافق مع المراحل القانونية المتوقعة. هذا على افتراض أن السلطة القضائية توافق على مراجعة ادعاءات نتنياهو وأرزون موزس والزوجين أوفيتش، في ما يتعلق بالعبوب في التحقيق وقرار مقاضاتهم، أمام النيابة».

هذا ما يحدث مراراً وتكراراً: لماذا ينجح اليمين في اختطاف أفكار اليسار؟



اليمن الإسرائيلي: استخدام اداتي وموضعي- جراحي للأفكار.

لدى رينيه ديكرات (الى أية درجة يجب أن يكون الشخص منفصلاً عن ظروف حياة البؤساء المضطهدين حتى يفكر في نفسه بدون جسد وظروف؟) مفهوم الذات الكونية لم يشمل السود والنساء في الثورتين الفرنسية والأميركية. كما أنه كان أعمى مقابل التمييز الضمني المرسخ في «المفهوم ضمناً» للغة ومعمار وعلم جمال المجتمع. لقد أدرك العديد من المفكرين اليساريين بالفعل مشكلة الكونية واليوتوبيا المتجسدة فيها. لا عجب أنها كانت هدفاً مباشراً للهجوم اليساري منذ قرن. ولكن من الناحية العملية، لم يعد هناك موضوع كوني.

فكيف يمكن إعادة تاهيل هذا الموضوع؟ تعتمد الحداثة على تمييز واضح بين الإنسان والطبيعة، بين عالم البناء الاجتماعي والعالم المستقل بمزعل في الناظر. الحداثة تنتج الإنسان كمعاصرة، وبالتالي فهو مقيد اليدين لمشاريع حاسمة وطوباوية. الحداثة متناقضة، لأن زيادة مجال تطبيق المرء يطمس الحدود (وصياغة البشر هي رسم للحدود). لهذا السبب لم تكن حديثين أبداً، ولم تصل الذات الكونية أبداً إلى شكلها النهائي. صحيح، لقد فسدت منذ ولادتها، ولكن عليك أن تعترف أنها تحسن مع مرور الوقت. السؤال هو، لماذا لا ندعها تنمو إلى أقصى إمكاناتها؟ يجب أن نوجه أنفسنا إلى نزعة إنسانية لها موضوع: عالم يأتي كل شيء فيه تحت تعريف الإنسانية. أنا أتحدث عن توسيع «قطع الكعكة» بطريقة تشمل الحيوانات والجماد، ستكون هذه أخلاق يقع كل شيء فيها تحت فئة ذات كونية. لذلك فكل شيء يستحق المحبة والحماية تحت راية الحرية والأخوة والمساواة.

وضع تفكير الغرب والمركزية الأوروبية أمام المحاكمة وأدانها. قد يكون جميع المفكرين المذكورين على حق. كل شيء على ما يرام، ولكن من الضروري أن نسال من تخدم هذه الأجندة؟ والأهم من هو المستفيد؟ إذا كان الغرب الشير رمزاً للعقلانية التقنية العلمية، فإن إضعافه يتم عبر دعم القوى الدينية والمحافظة. بكل بساطة، يصبح نقد العقل ذخيرة لمن يبغض العقل ونقد التقدم دعم للرجعية. هذا غير قابل للنفي.

إن لب المشكلة يكمن في العامل الثالث وهو التنازل عن الذات الكونية. في خاتمة المطاف، يستند التفكير اليساري على خيانة لفكرة الذات الكونية لدى الثورة الفرنسية. لم يعد هناك الإنسان، الذي يملك حقوقه بشكل طبيعي وفطري، بل نتاجات عمياء لألات السيطرة والرقابة والعقاب؛ قطع من الخشب التي تتدفق في غمرة تيار القبول الاجتماعي والوعي الزائف، في متاهة من حقول القوة والتميز. هذا الشكل من التفكير يجعل الإنسان الكوني فائضاً عن الحاجة، وإلى هذا الفراغ يدخل مستهلك رأس المال. والأكثر من ذلك، مواطن الدولة القومية. المواطن الذي تتعلّق حقوقه باليات الدولة. هذا هو السبب في أن الدولة ورأس المال يجبان سياسات الهوية، فيما يتعلّق بالدولة، فإنها تئال إعفاء من الحقوق الطبيعية. من جهة رأس المال، هذا مجرد تحزير للسوق. إن المشكلة ليست في التفسير، بل في الأفكار نفسها.

كان مفهوم الذات الكونية مريضاً منذ البداية. بالفعل في عصر النهضة، لم يكن يشمل الجميع، كان لا يمكن أن يكون أكثر من رجل أبيض أوروبي، لم يكن موجوداً في كتاب «أنا أفكر أنا إذا موجود،

الراسمالية الخنازيرية الانتحارية («ماذا، ألا تعرف من الذي مؤل هذه الأبحاث؟ يقولون للباحث الذي يحذره»).

يستخدم اليمين الأفكار موضعياً وبشكل منفصل عن القيم التي صاغتها تجدر الإشارة هنا إلى نقطة سامة ومؤلمة بشكل خاص لتوضيح عمق المشكلة: بعد كل شيء، كان الحزب النازي يسمى نفسه الاشتراكي الوطني. لقد استخدم النازيون أنفسهم الفكرة الاشتراكية. لقد رأوا أنفسهم كحزب اشتراكي. فكيف يعقل ذلك؟

حسناً، بادئ ذي بدء، يجب أن نشير إلى قدرة اليمين اللافتة على استخدام الأفكار، بشكل أداتي وموضعي- جراحي، من دون المعرفة التي تراققها، وبشكل منفصل عن القيم التي يتم نسجها في داخلها. في هذه الحالة، النازية، كانت «الاشتراكية» هي التي تهتم بالحقوق الاجتماعية، ولكن حقوق الألمان الأريين فقط. إن اليمين يقوم عملياً بفصل الاشتراكية عن إنسانيتها الكونية ويجعلها مجرد وسيلة لفرض أهدافه. من الناحية الفكرية، هذا هو بالضبط ما يفعله أفيشاي بن حاييم عندما يستثني المواطنين العرب من «إسرائيل الثانية» الفقيرة والمضطهدة التي يتحدث عنها: اشتراكية - ولكن عنصرية (يجدر التوضيح أنني لا أقران بن حاييم بالنازية - فهو شخص لطيف ونواياه ليست سيئة، المقارنة هي من الناحية البنيوية- الفلسفية فقط).

من هنا، لدينا ظاهرة ليست عينية عابرة أو جاءت نتيجة لتفوق المحلل على النص، وإنما شيء يتكرر بشكل منهجي مراراً وتكراراً لمدة قرن من الزمن على الأقل.

يمكن للمرء أن يحدد ثلاثة عوامل رئيسية فتحت الباب على السيطرة العدائنية لأمثل هذه الأفكار. وهي عوامل داخلية للفكر التنويري تتشابه معاً، وتزداد قوتها كلما ظهرت ثلاثتها معاً.

أولاً، الأسلوب. من يهمة هذا أصلاً، سيقال للوهلة الأولى؟ فالأسلوب هو الأسلوب. ما هي العلاقة بين النمط الذي تتم فيه كتابة بعض النصوص والطريقة التي يمكن استخدامها بها؟ حسناً، أود أن أحاجج بأن هناك علاقة وثيقة جداً بينهما. الأفكار التي نتحدث عنها هنا نشأت من نصوص مكتوبة بانعدام تام للحدز. غالباً ما تمت كتابتها كإدمان على متعة تعدد المعاني، والحواف المفككة، والصياغات المتلوتية، والقطع الطويلة الغامضة التي تتخلها لغة سهلة الاقتباس، والمصطلحات الخصبية، واللغة الفريدة، وغيرها من الميزات الأسلوبية للفكر الأوروبي. وكلما كان الأسلوب مقتحماً أكثر، زاد استخدامه لمختلف الغايات، هكذا وجدت شخصية الإنسان المتفوق لدى نيتشه نفسها متورطة في النظرية العنصرية النازية، على الرغم من أن نيتشه كان من أكثر المفكرين المناهضين للقومية والتعصب الألماني. وبالمثل، وجدت أفكار فوكو نفسها تحمي أتباع معتقدات رفض مبدأ كروية الأرض العلمي، والزعم بأنها مسطحة، وكذلك أفكار بودريار جعل منها مصدر إلهام لمنتجي تلفزيون الواقع. أما الحالة الشهيرة للجنرال شمعون نافييه الموصوف بـ «فيلسوف الجيش الإسرائيلي»، الذي خطط لهجمات عسكرية بروج جيل ديلوز وفليكس غواتري (وفقاً لمقاله «المشي عبر الجدران»)، فقد شجذت الحاجة الملحة للمساعدة والتفكير في آلية دفاع ضرورية تُزرع في النص لمنع تحويله إلى قبلة.

العامل الثاني والأهم هو مناهضة العلم، لا يتسع المجال في هذا المقال لكي نحكم على الحجج الواحدة تلو الأخرى بذاتها؛ ربما أن العلم والتقدم والغرب هي في الحقيقة كل ما كتب جاك دريدا عنه، حيث

حين قام اليمين بالسطو على مفاهيم وأدوات «اليسار الصهيوني»، اقتحم بوابات مشرعة على خزائن خاوية!

كتب هشام نفاع:

لا يمكن أخذ تحليله على محمل الجد. لا يُقال هذاً حكماً عن المقال المنشور هنا، بل عن خطاب مركز في إسرائيل يرغي بمفردات اليسار دون أن يهتم بالحفاظ على شرطها الأساس.

الصحافة العالمية نشرت مقدمات لنعي اليسار الصهيوني

في السنوات الأخيرة تناولت الصحافة الدولية، وأبرز وكالات الأنباء، الحاصل في إسرائيل من ناحية الموضوع المطروق هنا. فقد قدرت مطلع هذا العام «فرانس برس» أن اليسار الإسرائيلي الذي هيم في الماضي على الساحة السياسية الإسرائيلية، يتحول إلى قوة مهددة بالازوال مع التراجع الكبير لحزب العمل والجهود الكبرى التي يبذلها «حزب ميرتس الديموقراطي الاجتماعي»، كما عرّفته، للحفاظ على تمثيله في الكنيست.

كاتب التحليل يستذكر تاريخاً ماضياً بالقول إن: «هذا أبعد ما يكون عن الحقبة التي تربع فيها حزب العمل على قمة العمل السياسي عام ١٩٦٩، بعد قياداته تحالفاً مع حزب ميم (أحد مكونات ميرتس الراهنة) وحصد ٥٦ من مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، وهو ما لم يتمكن من تحقيقه أي حزب آخر في إسرائيل حتى اليوم».

الصحافة الإسرائيلية، قال الكاتب، ومنها صحيفة «هآرتس»، قدرت أن «الإحباط سيدفع بعض اليهود اليساريين لتحويل دعمهم من حزبي العمل أو ميرتس إلى القائمة المشتركة، وهو تحالف أحزاب عربية مع حزب الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة الشيوعي»، كما قال بعدم دقة، إذ تضم الجبهة غالبية من غير الشيوعيين. ورأى الكاتب أن «تاريخ اندثار اليسار الإسرائيلي يتكون من فصول عدة، بدءاً من الصعود الأولي لحزب الليكود إلى السلطة العام ١٩٧٧ في ظل قيادة مناحيم بيغن. فصل آخر جاء بعد اغتيال إسحق رابين العام ١٩٩٥ على يد متطرف يهودي يميني معارض لعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين. واتفاقيات أوسلو التي كانت تعتبر خطوة انتقالية لتأسيس دولة فلسطينية، لم تطبق بالكامل وأصبحت موضع معارضة، ما طال حزب العمل نفسه. وأدى فشل اتفاقيات أوسلو والانتفاضة الثانية في مطلع سنوات الألفين إلى تغيير رأي عدد من الاسرائيليين برسالة السلام التي حملها اليسار».

في جميع هذه المحطات لم يحارب هذا «اليسار الصهيوني» على ما يزعمه من هوية فكرية يسارية لأنه ببساطة ما انفك يفتقر إليها. وهو ما أتاح لخصومه المحافظين المتشددين فرصاً انتهزوها بكامل النهم والإتقان لتسديد الضربات الفتاكّة له، إلى أن بات مجرد استمرار وجوده سؤالاً مطروحاً بجديّة وعلى نحو حثيث.

أستاذة العلوم السياسية في جامعة بار إيلان، جوليا العاد سترينغر،

يقلم: يونتان هيرشفيلد
الإدعاء الأساس لدى كاتب هذا المقال، يونتان هيرشفيلد، وهو قِيم فَنّي وكاتب في مجالات فكرية متعلقة أيضاً بالسياسة، أن الأفكار التي نتجت في تاريخ حركات اليسار المختلفة، تخضع لعملية استيلاء عدوانية في جميع أنحاء العالم، وهي تستخدم خارج السياق الذي أفضى إليها ومخصصة للعمل بها كأسلحة لا غير، مضيئاً أن هذا ما يحدث أيضاً في إسرائيل!

موضوع هذا المقال هو سؤال قديم نوعاً ما: كيف تأتي الأفكار وتنتشر بدون بطاقة ضمان؟ كيف يمكن استخدامها خلافاً لتعليمات الشركة التي أنتجتها؟ وبالتحديد، كيف يمكن للعديد من الأفكار الفكرية التي تتبع لاجتهاد ونشاط اليسار التقدمي على مدى القرن الماضي أن تجد طريقها إلى استخدام اليمين المحافظ؟ هذا سؤال جاد وفلسفي، لأنه يتعلّق بجوهر النص التنويري والفشل البنيوي الداخلي للفكر.

لغرض النقاش، سوف نعزف اليسار على أنه الراي الذي يسعى إلى التحرك نحو الحرية والأخوة والمساواة، وفقاً لتقاليد الثورة الفرنسية، وفي حالته المتطرّفة هناك الأناكركية والشيوعية الدولية؛ بينما من ناحية أخرى، فإن اليمين هو الحركات التي تسعى إلى الحفاظ على شكل الملكية وتكريس النظام الاجتماعي بموجب تقاليد الملوك القوميين خلال تلك الثورة، وفي أطرافها المغالية هناك الفاشية والنازية.

ولأن النسختين اليسرى واليمنى اللتين نواجههما اليوم معتدلتان جداً - فمن اليسار مجتمع أكثر انفتاحاً بقليل، أكثر علمانية وهو اشتراكي- ديمقراطي قليلاً، بينما من اليمين مجتمع مغلق قليلاً مع ميول قومية ودينية وأسمالية - فإن ما يقف على المحك هنا أقل بكثير مما كان سابقاً. فلا الفاشية قائمة فعلاً من جهة، ولا الشيوعية الحقيقية موجودة من الجهة الثانية.

ومع ذلك، فيما يلي عدد من الأمثلة. لقد كتب إدوارد سعيد عن النظرة الاشتراكية لدى الرجل الغربي وعن أنه يرى في الشرق غير عقلائي وأنه أنثوي إنفعالي، وهكذا يؤكد العقل الغربي بالتالي حق الغرب في الحكم والهيمنة وسلب الشرق. ولكن، بدلاً من أن يقوم النص بعمله المراد له، فإنه يعمل في خدمة أجدات الاحتلال والسلب من خلال كتاب مثل أفيشاي بن حاييم. إن الحجة الأعمق لدى بن حاييم هي أن اليسار الإسرائيلي - «إسرائيل الأولى» بلغته - هو المستعمر الأوروبي الذي يصفه سعيد.

يجلس المفكرون التقدميون ويعملون جاهدين سعياً للخروج من الدولة كمشكل للهوية، من ما قبل- السردية الحداثوية القومية، وينشؤون حركة سياسات الهوية التي يفترض بها أن تعمل باتجاه الاعتراف بالتنوع وتعزيز المساواة. وفجأة - نجد نفس النظرية التي استخدمتها الوزيرة ميري ريفف (من حزب «الليكود» اليميني)، حجة ريفف العميقة هي أن الكونية الصهيونية تأتي على حساب الهوية الشرمية الخاصة، في حين أن الأليات الحكومية والاجتماعية والمعيارية والتشريعية والقضائية كلها آليات تعمل لحل الهوية. وهنا يأتي أيضاً منكرؤ أزمة المناخ، والناطقون بلسان أباطرة النفط وجماعات الضغط في دهايليز الحكم، ويستخدمون أعمال ثيودور أدورنو في نقد الفكر المنطقي وأعمال ميشيل فوكو في نقد علاقات القوة والمعرفة، لغرض تفويض المنطق الطمي والسماح بسواد

المقال المترجم المنشور هنا ليونتان هيرشفيلد بعنوان «لماذا ينجح اليمين في اختطاف أفكار اليسار؟» يشكل مثلاً على أزمة عميقة - هي واحدة من كثيرات - في السياسة الإسرائيلية من حيث المفاهيم وتعريفها. أو لنقل على الأقل من ناحية المعنى الذي يتم إسقاطه عليها، مقارنة بتاريخ المفاهيم وسياقاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية في العالم. الادعاء هناك بشأن قيام اليمين السياسي والعقائدي في إسرائيل، مثلما في مواقع أخرى، بما يشبه السطو على مفاهيم ما انفكت تشكل جزءاً من الحمولة السياسية لليساريين، هو ادعاء يتخذ هنا لونا أكثر سطوعاً.

السبب هو أن اليمين في إسرائيل حين احتل مواقع مفهومية معرفية يسارية المضمون والحمولة، واستخدمها لغاياته النفعية، مثل التنكّر الزائف خلف زج الصوت الناطق باسم الفقراء اليهودي الشرقيين، أي اليهود العرب، الطوائف اليهودية الخارجة من مجتمعات عربية، إنما احتل تلا جرداء خاوية، وصحاري غير مأهولة. لأنه لم يكن في إسرائيل يسار حمل هذه الرايات وتناضل على هذه الأجدات. وحين نقول هذا نتحدث عما يقع في نطاق وإسار ما يعرف بال«إجماع القومي» الصهيوني. لا نتحدث عن شيوعيين وسائتر غير الصهيونيين أو مناهضي الصهيونية أو راديكاليين يرفضون أيديولوجيا الاستعمار هذه أصلاً.

فحين خطب مناحيم بيغن، زعيم الليكود التاريخي، في السبعينيات متقمصاً دور المتماثل مع الفقراء اليهود، وحين أعلن نجم الديماغوجية بنيامين نتنياهو أنه يتحدر من أصول «سفارادية»، أي من المستضعفين المضطهدين داخل الفيتو الصهيوني نفسه، لم يستوليا على غنائم من أحد، بل اقتحما بوابات مشرعة على فراغ. فلم يكن في هذا الفيتو الصهيوني يسار فعلاً، ولن يجده أحد اليوم.

إن قيماً مثل العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة تتحول إلى رميم حين لا تكون مشحونة قيماً بفكرة الكونية، المتحررة من التقسيمات العرقية والقومية والدينية، والتي لا تتدخل معارك لغرض الهيمنة باسم أي منها. فهل كان حزب «مباي» التاريخي الذي ورثه العمل يسارياً في أية فاصلة ونقطة، حين أقام مشروعاً سياسياً شرطه الأول إلغاء العربي الفلسطيني بالتجهير والنفي والإخضاع والاحتلال والتمييز والتفتيت الطائفي؟ هذه استحالة.

لذلك، فإن كل صوت ومنهج تحليلي يخوض غمار النقاشات عن يسار ويمين في إسرائيل، دون أن يتحرر من الفيتو الصهيوني، ومن غير أن يكسر جدران الحصار العقائدي التي تسجنه وهو واهم بأنها تحمية،

لحركة المقاطعة واصفاً إسرائيل بأنها دولة فصل عنصري. وأصبح غورودن هدفاً للعديد من الحملات الإسرائيلية، ودعا وزير التعليم العام ٢٠١٢ ندغوع ساعر إلى إقالته. وقال إنه تلقى العديد من التهديدات، لكن ما دفعه للمغادرة في النهاية لم يكن صراعه مع مؤسسة التعليم العالي ولا التهديدات الشخصية، وإنما القلق على مستقبل أبنائه بعدما غاب الأفق، ليعمل لاحقاً في لندن التي استقر بها مع أسرته.

ومثل غوردون، يقول زميله الأكاديمي المختص بدراسات المساواة في التخطيط المكاني والإسكان حاييم يعقوبي الذي انتقل إلى إنكلترا أيضاً، إنه لم يغادر بسبب المضايقات؛ وإنما لتساؤله ما الذي يريد لنفسه وأولاده بعد أن تحولت إسرائيل إلى رأس المشروع الاستعماري، وأصبحت دولة فصل عنصري. وأشار إلى صعوبة الهجرة في سن متأخرة، وقال إن العديد من زملائه في إسرائيل - حتى بين اليسار الراديكالي- غدّوا رحيله خيانة. وأضاف أن العنف السياسي في إسرائيل هو ما دفعه إلى إدراك أن الخروج هو الخيار الوحيد بالنسبة له.

التقرير استعرض أيضاً قصة المؤلفة والفنانة والمخرجة أزييليا أزولاي التي كانت ضحية اضطهاد سياسي دفعها إلى المغادرة مع زوجها عادي أوفير، أستاذ الفلسفة والمحاضر بجامعة تل أبيب. وقال أوفير: «أصبحت التنازلات السياسية والأخلاقية التي تنطوي عليها الحياة في إسرائيل لا تطاق».

في كتابها الصادر حديثاً بعنوان، «التاريخ المحتمل.. إلغاء الإمبريالية»، تقدم أزولاي ما تسميهها «بعوة عاجلة إلى نذ الإمبريالية وإصلاح العالم العنيف الذي نتشاركه». ودعت إلى استكشاف الأسس الاستعمارية للمعرفة ورفض قيودها وانهاكاتها العديدة. وتجادل أزولاي بأن المؤسسات التي تصنع عالماً، مثل مؤسسات الأرشيف والمتاحف وأفكار السيادة وحقوق الإنسان وحتى التاريخ نفسه، كلها تعتمد على أنماط التفكير الإمبريالية التي تتسم السكان إلى مجموعات تحكمهم امتيازات مختلفة.

ومن خلال ممارسة ما تسميه «التاريخ المحتمل»، تجادل أزولاي بأنه لا يزال بإمكاننا رفض العنف الإمبراطوري الذي حطم المجتمعات والحياة والعوامل، من الشعوب الأصلية في الأمريكتين في لحظة الاستعمار، إلى الكونغو التي حكمها ملك بلجيكا الوحشي ليوبولد الثاني، ومن الفلسطينيين المحرومين منذ نكبة عام ١٩٤٨ إلى اللاجئين المهجرين في عصرنا. وتورد في كتابها قصصاً كثيرة، منها لرجل فلسطيني عجوز رفض مغادرة قريته العام ١٩٤٨، وأخرى لامرأة مجهولة الهوية في برلين التي مزقتها الحرب، وثالثة عن نعب أشياء ووثائق من عوالمهم ثم أصبحت الآن في الأرشيفات والمتاحف، وترسم عبر هذه القصص الطرق التي سعت عبرها الإمبريالية إلى صياغة الزمان والمكان والسياسة.

لخصت ذلك بالقول: «لقد نزع تنتهايو شرعية اليسار بشكل حاد إلى درجة أنه أصبح هوية بلا شرعية». فقد استخدم مع حلفائه مصطلحات جعلت «من كونك يسارياً يعني أن تكون خائناً. ونحن نرى تراجعاً ثابتاً في مدى تعريف الناس عن أنفسهم كيساريين. الآن النسبة بين ١٢ و١٥ بالمئة من عدد السكان، بينما اليمينيون يبلغون ٦٠ بالمئة».

من التزم باليسار فعلاً وجد نفسه دوماً خارج الإجماع

مع ذلك، يجب الإشارة إلى أصوات يسارية أصيلة ومثابرة، لم تحاول تفصيل طروحاتها على المقاس العقائدي- القومي- الصهيوني المختزل. مثلاً، أوردت وكالة الصحافة الأوروبية تقريراً حول تحقيق أعدته «هآرتس»، استعرض قصة إيتان برونشتاين أباريسيو وشريكته إليونور ميرزا، وهي أكاديمية مختصة بالأنثروبولوجيا السياسية، اللذين غادرا إسرائيل نهائياً وكانا ناشطين يساريين معروفين. أسسا منظمة «ذاكرات» التي تقول على موقعها الرسمي: «إن تحمل اليهود المسؤولية عن حتمتهم في النكبة الفلسطينية شرط حتمي لإرساء سلام عادل ومصالحه بين سكان البلاد اليهود والفلسطينيين».

وعبر الثنائي عن أساهما من التغيير في إسرائيل، وقالوا إنهما لم يعودوا قادرين على تحمل الوضع بعد الآن، وانتقلا إلى بروكسل التي وصفها أباريسيو بالمنفى- دون أي خطط للعودة. أباريسيو الذي ولد في الأرجنتين هاجر إلى إسرائيل مع والديه عندما كان في الـ ١٥ من عمره، وهناك غير اسمه وأدى الخدمة العسكرية، ونشأ في كيبوتس قبل أن يقوم بمراجعات فكرية قادته إلى المشاركة في تأسيس منظمة غير حكومية تسعى لرفع مستوى الوعي بالنكبة الفلسطينية وحق العودة. وتحدث أباريسيو من بلجيكا، كما نشر مركز الإعلام الفلسطيني، عن إنقاذ ابنه من نظام التعليم العسكري الإسرائيلي. وقال إنه لا يرى أفقاً للإصلاح ولا السلام الحقيقي ولا الحياة الجيدة في إسرائيل، عدا أن هذا ما أدركه الكثيرون من الذين بحثوا عن مكان آخر للعيش فيه. فالعديد من نشطاء ما يسمى اليسار الراديكالي غادروا في العقد الماضي، وبينهم مؤسسون لبعض أهم المنظمات غير الحكومية، مثل: بتسيلم، وكسر الصمت، وأئتلاف النساء من أجل السلام، وذاكرات، ومتسبين، والأخيرة هي حركة اشتراكية معادية للصهيونية أسسها مطلع ستينيات القرن الماضي أعضاء سابقون في الحزب الشيوعي ناصروا حل دولة واحدة تضم السكان العرب واليهود.

كذلك أورد التقرير قصة نيف غوردون (٥٤ عاماً)، وهو أكاديمي إسرائيلي وكان رئيساً لقسم السياسة والحكومة بجامعة «بن غوريون» في بئر السبع، وشارك في العديد من المظاهرات المناهضة للاحتلال، وكان جزءاً من حركة رفض الخدمة في الجيش الإسرائيلي، وأعلن دعمه

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقنادا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة

أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي